

الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



محتوى العدد

32	تحديات التدقيق في ظل جائحة كورونا (Covid-19) ودور التدقيق عن بُعد في التخفيف منه	3	كلمة العدد
41	مقال مترجم: التدقيق خلال جائحة كوفيد-19: التركيز على سنه مجالات.	4	افتتاحية العدد
44	التدريب والبحث العلمي	6	ورقة بحثية حول: أثر تقييم المخاطر على الأهمية النسبية
46	أخبار المنظمة العربية	11	ورقة بحثية حول: الاستمرارية وواجبات المدقق وأثرها على التقرير
49	أخبار الأجهزة الأعضاء	14	ورقة بحثية حول: معيار رقابة الجودة – المتطلبات والتحديات
58	الأخبار المشتركة	17	مقالات محررة: التدقيق الداخلي وفيروس كورونا المستجد COVID-19.
61	شروط ومعايير النشر	23	البيانات الضخمة وجودة المعلومات المحاسبية.

هيئة تحرير هذا العدد

- 1- معالي السيد/ نجيب القطاري، الأمين العامة للمنظمة
- 2- الأستاذة/ غادة السوطري، ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- 3- الأستاذ/ عطا الله السطول، ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- 4- الأستاذة / هاجر علي الشبلي، ديوان المحاسبة الليبي.
- 5- المحاسب/ علاء الدين عبد الرحمن عباس، الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- 6- الأستاذ/ عصام ذياب، ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.
- 7- الأستاذ/ ثائر عيد توابية، ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.
- 8- السادة/ منجي الحمامي ومنير الخليفي، الأمانة العامة للمنظمة العربية.

عنوان المجلة

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني- تونس

الموقع الإلكتروني: <http://www.arabosai.org/>

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org

الهاتف: +216 71949915 فاكس: +216 71949914



<https://www.facebook.com/arabosai/>



كلمة العدد

تشكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صودق عليها بتاريخ 9 ديسمبر 2003 بمدينة ميريدا بالمكسيك، الوثيقة القانونية الدولية التي تتناول موضوع الفساد بهذا الشكل المتكامل والشامل، ويعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ خطوة هامة في مجال التشريع المضاد للفساد، كما تعتبر حتى الآن أهم وثيقة قانونية توصل إليها العالم الحديث في الموضوع، حيث تم إنجازها بصورة توافقية بعد جهود مكثفة ومفاوضات حثيثة شاركت فيها حوالي 128 دولة، ومجموعة كبيرة من وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية.

وتتضمن هذه الاتفاقية أحكاما متعددة تمثل في مجملها تطورا نوعيا هاما سواء على صعيد وسائل وأدوات مكافحة أو على صعيد المفاهيم والآليات التي استحدثت خصيصا للإحاطة بظاهرة تتخطى حدود الدول وتتجاوز آليات مكافحة التقليدية لاسيما في الجانب المتعلق بنقل وتهريب الأموال المحصّلة من جرائم الفساد، إذ تتضمن إطارا شاملا وأساسا واضحا للتنسيق بين الدول في مواجهة كافة جرائم الفساد وتسليم المجرمين.

ويعاني عدد من دولنا العربية من ظاهرة الفساد العالمية بأنواعها المتعددة رغم كل ما يبذل في سبيل التوعية بمخاطره وفي سبيل محاربتة.

ولأن ظاهرة الفساد تتجاوز حدود الدول فقد كان من الصعب القضاء عليها من طرف أي دولة منفردة، مما جعل الحاجة ماسة للتعاون الدولي، والذي يعتبر من أبرز وسائله وأنجع سبله إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، لعل من أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، كونها أحدث وأشمل اتفاقية دولية تعنى بهذه الظاهرة، وهو ما يستلزم دراستها والتعرف عليها وعلى مدى توافرها مع القوانين والتشريعات الوطنية لمختلف بلداننا خاصة منها تلك المتعلقة بأنشطة واختصاصات أجهزتنا العليا للرقابة.

وهذا ما يستدعي توجه اهتمامنا على مستوى المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة إلى دراسة وتحليل هذه الاتفاقية من أجل الاستفادة منها في سبيل تطوير وإثراء الإطار التشريعي والرقابي المتعلق بالجهود التي تبذلها أجهزتنا الرقابية في سبيل مكافحة ظاهرة الفساد الهدامة والمعيقة لمختلف جوانب التنمية لاسيما في ظل الظرفية الحالية التي تعاني فيها مختلف بلداننا العربية من التحديات والمعوقات التي يفرضها تفشي جائحة كوفيد-19 والتي نسأل الله العلي القدير أن يحفظ كافة بلداننا منها.

سيدنا عالي ولد سيدي ولد الجيلاني
رئيس محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

توظيف التكنولوجيا في الأجهزة الرقابية لتحقيق أهدافها في ظل جائحة كوفيد-19 (التدقيق، والتدريب)

شكلت جائحة كوفيد 19 التي شهدها العالم، تحدياً حقيقياً للبشرية على مختلف الأصعدة، ومنها أجهزة الرقابة التي استمرت بممارسة عملها الرقابي على مختلف مؤسسات الدولة، لتكون بذلك عوناً لها في ظل هذه الظروف الاستثنائية مما حتم على الأجهزة الرقابية، ابتكار أساليب جديدة في عمليات التدقيق وعمليات التدريب، والتي تعد من المهام المستمرة التي تقوم بها الأجهزة الرقابية العليا، للقيام بمهامها بكفاءة وجودة عالية.

فأمام تعطل نشاط الهياكل الخاضعة للرقابة وظروف التباعد الاجتماعي التي حدثت من تنقل المدققين إلى هذه الهياكل والقيام بالأعمال الرقابية لتجميع أدلة الاثبات وتكوين الرأي من خلال إجراء اللقاءات والمعينات وفحص الوثائق تم تبني طرق مبتكرة ساهمت في الحد من تأثير الإجراءات العاجلة التي فرضتها أزمة كوفيد-19، أو أية إجراءات تفرضها حالات الطوارئ والأزمات المماثلة بشكل عام.

لذا لا بد أن تكون هذه الجائحة الاستثنائية دافعاً قوياً لدى الأجهزة العليا للرقابة، نحو ابتكار طرق جديدة في عمليات التدقيق التي تمارسها، وذلك من خلال الاعتماد وبشكل كبير على البيانات والمعلومات المحوسبة والذكاء الاصطناعي، وجعل البرامج الحاسوبية تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مثل القدرة على التعلم والاستنتاج لرفع كفاءة وسرعة العمل، بغية المساهمة في تحليل عمل الجهات الخاضعة للرقابة، وكذلك تنظيم الاجتماعات الخاصة بالعطاءات من خلال تقنية الاتصال المرئي، سيما مع لجوء بعض الحكومات إلى تخفيض أعداد العاملين لمنع انتشار الوباء، الأمر الذي تدعمه الأجهزة العليا للرقابة في هذا الظرف الاستثنائي، حرصاً على سلامة العاملين والمجتمع، بالتزامن مع الحرص على عدم تعطل عمل أي جهة خاضعة لرقابتها، خاصة القطاع الصحي، وما يرتبط به من قطاع دوائي، والعديد من القطاعات الحيوية الأخرى في الدولة، لا سيما الاقتصادية منها.

كما دفعت جائحة كوفيد-19 الأجهزة العليا للرقابة إلى التغيير القسري في طرق وأساليب التدريب التي تتبعها، في ظل التباعد الجسدي والمكاني، مما دفع الأجهزة إلى الاعتماد على أساليب وتقنيات كانت لا تحظى بشعبية في الماضي، فيما بات يُعرف بالتعليم عن بُعد بالاعتماد على التكنولوجيا، والذي يُعد حديث العهد في معظم دول العالم والدول العربية على وجه الخصوص، إضافة إلى التصور المسبق الموجود لدى فئة كبيرة من المجتمع، بأن هذا النوع من التعليم لا يحقق الهدف المنشود.

ورغم ما سبق ذكره بخصوص التعليم عن بُعد، إلا أن الأجهزة الرقابية العليا استعانت بالتكنولوجيا، حيث تعددت المنصات والتطبيقات الإلكترونية لنقل الخبرة، مع توفر تقنيات حديثة في التدريب، كالأجهزة اللوحية الذكية (التفاعلية)، والتي لا تكتفي بإظهار المدرب، وإنما المادة التدريبية أيضاً، وإتاحة الفرصة لكلا الطرفين من المدرب والمتدرب التفاعل بشكل أفضل، وهذا دفع باتجاه تحسين البنية التحتية التكنولوجية من حيث سرعة "الانترنت"، وإعداد مواد تدريبية تتلاءم مع الاحتياجات الجديدة، وتغيير ذهنية المتلقي من خلال تحميله المسؤولية والثقة به، ودفعه للاعتماد على الذات خلال فترة التعليم أو التدريب عن بُعد، حتى يتحقق الهدف المرجو من عملية التدريب ونقل المعرفة.

مما لا شك فيه أن جائحة كوفيد-19، خلقت واقعاً جديداً غير معتاد في كل أنحاء العالم، في شتى المجالات ومختلف القطاعات، ومما لا شك فيه أيضاً أن العمل الرقابي تأثر هو الآخر، فكان لا بد من التعايش مع هذا الظرف الطارئ، باستحداث أساليب وآليات غير معهودة وغير رائجة كثيراً في الأجهزة الرقابية العليا، على صعيد التدقيق أو التدريب على حد سواء.

لذا لا بد للأجهزة الرقابية العليا أن تطور من نفسها أكثر وخاصة تكنولوجياً على صعيد التدقيق والتدريب، وإكساب طواقمها المهارات اللازمة لذلك، فحتى وإن انتهى وباء كوفيد-19، فإن العمل أو التدريب أو التدقيق عن بُعد، ربما يكون خياراً متاحاً في المستقبل.

وفي الختام، يجب على الأجهزة الرقابية العليا، أن تحصن نفسها جيداً من ناحية تقنية المعلومات، من خلال اعتماد البرامج التكنولوجية الأكثر أمناً، حتى لا تكون عرضة للاختراق من أي جهة كانت.

هيئة التحرير



أثر تقييم المخاطر على الأهمية النسبية

إعداد: لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة

مقدمة:

تعد الأهمية النسبية Materiality بمثابة الأساس لتطبيق معايير التدقيق خصوصاً معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، إن تحديد المخاطر المقبولة في عملية المراجعة يعتبر أحد الأبعاد الرئيسية التي يعتمد عليها المدقق في تحديد نطاق ومجالات اختباره للعمليات والحسابات التي يتم مراجعتها، وتحديد الإجراءات الإضافية التي يتعين عليه القيام بها، إذ يقوم المدقق بتقييم المخاطر لكل حساب باستخدام مستوى المادية (الأهمية النسبية) وتخمين الأخطاء.

المادية (الأهمية النسبية) Materiality:

حظي مفهوم الأهمية النسبية باهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات الدولية المهنية للمحاسبين والمدققين لترشيد خطوات أعضائها نحو اتخاذ قراراتهم وتخطيط مهامهم وتنفيذها، ومن ثم كتابة تقاريرهم ومواجهة مسؤولياتهم القانونية والأدبية، إذ عرفت لجنة معايير التدقيق الدولية في معيار التدقيق رقم (٣٢٠) الأهمية النسبية بأنها إطار لإعداد أو عرض البيانات المالية في ضوء الشروط الآتية:

- تعد المعلومات مادية (هامية) إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر في القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.

• حجم الضرر أو الخطأ وظروف حذفه أو انحرافه.

تعد المعلومات ذات أهمية نسبية عندما يؤثر حذفها أو تحريفها من القوائم المالية بالقرارات الاقتصادية المتخذة على أساس تلك القوائم، أي بمعنى آخر تعتبر المعلومات المالية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المالية المأخوذة من القوائم المالية، كما تعتمد الأهمية النسبية على حجم الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو عرضه بصورة خاطئة.

علاقة الأهمية النسبية بأدلة الإثبات:

إن عملية جمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي يمثل جوهر عملية التدقيق فقد عرف التدقيق من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين بأنه: (عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي يتعلق بنتائج الأنشطة الاقتصادية)، لذلك فإن قرائن وأدلة الإثبات التي يستخدمها مدقق الحسابات في مجال الأهمية النسبية لا بد من أن تنقسم إلى مجموعات وفقاً لدرجة أهميتها النسبية وطبقاً للوزن النسبي لها، وهذا يعتمد على الحكم الشخصي للمدققين وخبراتهم العلمية والعملية، ويؤكد البعض عن وجود علاقة طردية بين كمية أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها عند قيام المدقق بأداء مهامه وبين الأهمية النسبية للعنصر أو الحدث المالي محل التدقيق، كما يحدد المدقق كمية أدلة وقرائن الإثبات الواجب جمعها ورأيه بخصوص عدالة التعبير عن ذلك كبند من بنود التدقيق، وهو في ذلك حدد الحدود المقبولة للأخطاء والمخالفات التي قد تظهر في الحسابات الختامية

المالية والقوائم محل التدقيق، وتتمثل مخاطر التدقيق في إبداء المدقق لرأي غير سليم عن معلومات مالية محرفة تحريفاً جوهرياً، كما هو الحال عندما يبدي رأياً بدون تحفظ عن قوائم مالية دون أن يعلم بأنها محرفة تحريفاً هاماً، وأنها تمثل شك المدقق بوجود تحريفات جوهريّة في القوائم المالية قبل مراجعتها من جانبه، مع احتمال عدم اكتشافه لهذه التحريفات من خلال عملية مراجعة القوائم المالية، ويتمثل دوره إزاء هذه المخاطر في تخفيضها إلى أقل مستوى مقبول.

مخاطر التدقيق Audit Risk والمادية Materiality:

يمكن تعريف مخاطر التدقيق Audit Risk بأنها المخاطر التي فيها أن يعطي المدقق رأي تدقيق غير ملائم حول صحة القوائم المالية أما بالنسبة للأهمية النسبية Materiality فهي حجم التحريف في المعلومات المالية الذي يمكن أن يؤثر في ضوء الظروف المحيطة على الحكم الشخصي لمستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون على هذه المعلومات، وقد ورد في المعيار الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق بأن الاحتمال عند تدقيق البيانات المالية يقع على عاتق المدقق المالي الذي يقوم بعملية تدقيق معينة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الاحتمال أو الخطأ، وبسبب القيود المتأصلة في التدقيق فإن هناك مخاطر لا يمكن تجنبها حيث إن بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لن يتم اكتشافها رغم أنه يتم التخطيط للتدقيق والتنفيذ بالشكل الصحيح وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويشير المعيار الدولي رقم (315) الخاص بتحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري إلى أنه لا بد من القيام بإجراءات تقييم المخاطر على ضوء نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية بهدف توفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية، وقد أضاف معيار التدقيق الدولي رقم (540) إلى ما ورد في المعيار أعلاه بأنه يتعين على المدقق الحصول على فهم كافي من أجل توفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في التقديرات المحاسبية. فيما أكد المعيار الدولي رقم (610) أيضاً على ضرورة حصول المدقق المالي على فهم كاف لفعاليات وأنشطة عمل المدققين الداخليين.

إن تحديد المخاطر يساعد المدقق على تصميم اختبارات التدقيق التي تركز على المسائل المهمة، حيث يستخدم المدقق نموذجاً للمخاطر يساعده في التخطيط للتدقيق ويتكون هذا النموذج من أربع مكونات هي:

* مخاطر التدقيق Audit Risks AR: هي مخاطر أن يعطي المدقق رأي تدقيق غير ملائم حول صحة القوائم المالية.

* المخاطر الكامنة أو الموروثة Inherent Risks IR: هي احتمال وجود خطأ مادي في القوائم المالية في ظل غياب ضوابط الرقابة الداخلية.

* مخاطر الرقابة Control Risks CR: هي تلك المخاطر التي تنشأ عن تعرض البيانات المالية للتحريفات المادية دون أن يتم اكتشافها أو تصحيحها بواسطة ضوابط الرقابة الداخلية، وهي مخاطر تتعلق بوجود

انحرافات أو بيانات مظلمة يمكن أن تحدث في حساب أو مجموعة حسابات، وتكون ذات أثر مادي بشكل متفرد أو جماعي.

* مخاطر الاكتشاف Detection Risks DR: هي مخاطر لا يستطيع المدقق حتى وإن قام بتطبيق الاختبارات الأساسية Substantive Tests أن يكتشف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. كما تمثل مخاطر الاكتشاف تلك المخاطر الناتجة عن عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في البيانات والحسابات المالية على الرغم من قيام المدقق بإجراء الفحص أو التدقيق أو الرقابة تفصيلاً، على تلك البيانات أو الحسابات.

هناك عدة دراسات قائمة على اعتماد نموذج لمعادلة مخاطر التدقيق لاسيما ما أشار إليه المعيار الأمريكي رقم (47) حول مفهوم مكونات مخاطر التدقيق بأنها حاصل ضرب مكوناتها على فرض استقلالية مكونات مخاطر التدقيق، نشير أدناه إلى أهم النماذج وفق المعادلة الآتية:

مخاطر التدقيق = المخاطر الكامنة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف

Audit Risk = Inherent Risk x Control Risk x Detection Risk

لتطبيق المعادلة أعلاه وصولاً إلى التدقيق التفصيلي لإحدى فقرات الميزانية العمومية نفترض مثلاً تطبيقاً على ذلك:

1. تقدير درجة المخاطر الموروثة (الكامنة) لبند المخزون:

ت	الضوابط	مستوى الالتزام			
		%20	%50	%75	%100
-1	كفاءة وفاعلية قسم المخازن في إدارة التخزين		×		
-2	مدى كفاءة الإدارة والعاملين في المخازن			×	
-3	وجود جرد مستمر على المخزون				×
-4	كفاءة عمليات التخزين		×		
-5	مدى الالتزام بالسياسات المحاسبية (الاستلام والتجهيز)	×			
-6	استخدام مستندات المخازن والسيطرة عليها				×
-7	حالات الاختلاس والسرقة الحاصلة في السنوات السابقة	×			
-8	خضوع حركة الخزينة لتدقيق الرقابة الداخلية			×	
-9	تفاعل الإدارة العليا بشأن نقاط الخلل وحالات التلاعب والسرقة ومراقبة الخزينة		×		
	الإجمالي	2	3	2	2

يتم استخدام المعادلة الآتية لاحتساب نسبة المخاطر الموروثة، كما يلي:

درجة الالتزام = (مستوى الالتزام × عدد مرات الالتزام) ÷ إجمالي مستويات الالتزام

$$(2+3+2+2) / (2 \times \%25) + (3 \times \%50) + (2 \times (\%75) + (2 \times \%100) = 9 \div 5,5 = 61,11$$

درجة المخاطر الموروثة = 100% - درجة الالتزام

$$61,11 - \%100 = 38,89$$

2. تقييم مخاطر الرقابة:

يتم تحديد المخاطر الرقابية عن طريق اعتماد التقدير من (1_10) بشكل افتراضي لقياس مدى الالتزام بالضوابط الرقابية لبند المخزون بشكل مفصل، وأدناه جدول يتضمن الضوابط الرقابية لحساب المخزون بغرض تحديد درجة مخاطر الرقابة:

ت	الضوابط	أعلى مستوى قياسي للخطر	مستوى الخطر الفعلي
-1	وجود قسم خاص للسيطرة بالمخازن	10	9
-2	فصل الذمة المالية لكل مخزن على حدى	10	2
-3	استخدام مستندات مخزنية عند إثبات حركة المخزون	10	1
-4	مسك بطاقة مخزنية لكل مادة	10	3
-5	ضوابط عمليات الاستلام والتجهيز ووجود الصلاحيات	10	4
-6	وجود جرد دوري على محتويات المخازن ومطابقة النتائج مع الأرصدة في بطاقات السيطرة بالمخازن	10	2
-7	إصدار تقارير دورية من قبل الإدارة بالمخازن تخص المواد الراكدة والتالفة	10	2
-8	تسعير كافة محتويات المخازن	10	4
-9	فصل المواد الجديدة عن المستعملة	10	10
10	التأمين على محتويات المخازن ضد السرقة والحريق	10	10
	مجموع النقاط	100	47

نسبة مخاطر الرقابة = (مجموع مستويات الخطر الفعلي / مجموع المستويات القياسية للخطر) × 100%

$$\% 47 = \% 100 \times (100 \div 47) =$$

3. مخاطر الاكتشاف:

إن تحديد مخاطر الاكتشاف يساعد المدقق في تحديد نسبة التدقيق التفصيلي والتي يمكن الوصول إليها من خلال المعادلة الآتية:

مخاطر التدقيق = المخاطر الكامنة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف

Audit Risk = Inherent Risk x Control Risk x Detection Risk

مخاطر التدقيق = 5% (هذه النسبة تم اعتمادها استنادا إلى الخبرات الشخصية للمدققين فضلا عن أن

معظم الدراسات والبحوث اعتمدت هذه النسبة، علما أنها تحقق درجة ثقة

بحدود 95%)

المخاطر الكامنة (الموروثة) = 39%

مخاطر الرقابة = 47%

مخاطر التدقيق

_____ = مخاطر الاكتشاف

مخاطر موروثة × مخاطر الرقابة

5%

_____ = مخاطر الاكتشاف

39% × 47%

5%

_____ = مخاطر الاكتشاف

86%

مخاطر الاكتشاف = 58%

نسبة التدقيق التفصيلي = 100% - مخاطر الاكتشاف

نسبة التدقيق التفصيلي = 100% - 58%

نسبة التدقيق التفصيلي = 42%

هناك معادلات أخرى في هذا المجال لكنها أقل استخداما من نموذج المعادلة السابق، كما هو مبين أدناه:

RMM (Risk of Material Misstatement) = IR (Inherent Risk) x CR (Control Risk)

* مخاطر الاكتشاف = Detection Risk = مخاطر اختبارات التفاصيل × مخاطر الاختبارات التحليلية

الأساسية

* مخاطر التدقيق (AR (Audit Risk) = المخاطر الكامنة × مخاطر الرقابة Control Risk × مخاطر

اختبارات التفاصيل Test of Details Risk × مخاطر اختبارات الإجراءات التحليلية الأساسية Test

of Substantive Analytical Procedures Risk

* مخاطر الأخطاء الجوهرية = المخاطر الكامنة IR × مخاطر الرقابة CR

الاستمرارية وواجبات المدقق وأثرها على التقرير

إعداد: لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة

يعتبر مبدأ المنشأة المستمرة (Going concern) من المبادئ المحاسبية التي ما فتئت تحظى بأهمية بالغة بالنظر إلى ما تمثله من تحصيل لمصالح الأطراف ذات العلاقة في محيط اقتصادي يتسم بتعدد المعاملات المالية والتطور التكنولوجي المطرد وما يصاحبه من تحديات وضغوطات محلية وإقليمية لها انعكاساتها على تغيير حجم أنشطة المقاولات والمنشآت وعلى قدرتها على البقاء. وينص في هذا الصدد المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 بشأن عرض القوائم المالية¹، على أن إعداد البيانات المالية يتم وفق فرضية أن المشروع مستمر في المستقبل المنظور مع غياب أية نية أو حاجة للتصفية أو لتقليص حجم عمليات المنشأة بشكل عام. وفي حالة وجود فرضية معاكسة لذلك، فإن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس مختلف مع الإفصاح عن الأساس المستخدم.

وهذا المبدأ له أهمية خاصة في القطاع العام. فرغم كون الأجهزة العمومية لا تواجه بحكم القوانين خطر الإفلاس، إلا أنها لا تستطيع دائما الحصول بسهولة على قروض وتمويلات وقد تواجه صعوبات سيولة أو إكراهات لتسديد ديونها والوفاء بالتزاماتها. وهذا المعطى مرتبط بحجم اقتصاد الدول وقدرتها على الرفع من موارد تحصيل الضرائب وقيمة عملاتها. كما أن بعض الحكومات تعتمد على إعانات دول أخرى بحكم كونها غير قادرة على تغطية بعض احتياجاتها المالي. لهذه الأسباب، نصّ المعيار ISSAI1570 على أن مدققي القطاع العام، حين يقومون بالتدقيق المالي، يطبقون متطلبات وتوجيهات وإرشادات المعيار ISA570 الخاص بالمنشأة المستمرة².

في هذه الورقة، سنتعرض لمسؤولية المدقق في شأن قدرة المنشأة على مواصلة نشاطها وأثر تلك المسؤولية على رأيه وتقريره:

أولا. مسؤولية المدقق:

مع اعتماد المعيار ISSAI1570، لم تعد مسؤولية المدقق في القطاع العام مقتصرة على التدقيق الشكلي للقوائم المالية فقط، وإنما تعدتها إلى توقع الفشل المالي للمنشأة عبر دراسة وتقييم قدرتها على تحقيق الأرباح والاحتفاظ بسيولة ملائمة وكافية لتغطية التزاماتها وتسديد ديونها. وبغض النظر عن الجدول النظري القائم حول مدى مسؤولية المدقق في هذا الشأن، حيث أصبح إجراء هذه المسؤولية من الناحية العملية من الجوانب التي يجب أن يوليها المدقق في القطاع العام العناية اللازمة.

¹ - على اعتبار أهمية الاستمرارية في المرافق والمنشآت العامة فإن المبدأ منصوص عليه كذلك في المعيار 1 من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS).

² - يعطي المعيار إرشادات لفحص مدى ملاءمة استمرارية المنشأة ويضع إطارا عاما لمسؤولية المدقق في هذا الشأن عند فحص القوائم المالية ومدى ملاءمتها لفرضية الاستمرارية عند إعدادها من طرف الإدارة. كما يعطي كذلك للمدقق بعض المؤشرات للمخاطر المالية والتشغيلية التي من شأنها أن تثير شكوكه حول قدرة المنشأة المدققة حساباتها على الاستمرارية.

فمسؤولية المدقق بخصوص المنشأة المستمرة تتمثل أساساً في الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة واستنتاج مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية، وبناء على ذلك، استنتاج مدى قدرة المنشأة على مواصلة نشاطها. وتبقى مسؤولية المدقق في هذا الباب قائمة لو لم يُلزم المرجع المحاسبي (المُعتمَد للإفصاح المالي) الإدارة صراحة بالقيام بتقييم خاص لقدرة المنشأة على مواصلة نشاطها.

كما يشير إلى ذلك المعيار ISA200، إن الآثار المحتملة لمحدودية قدرة المدقق على كشف الأشياء غير الطبيعية ذات الأهمية النسبية تبقى أكثر حدة بالنسبة للأحداث والوضعيات التي قد تقع في المستقبل والتي من شأنها أن تجعل المنشأة توقف أنشطتها. فالمدقق لا يمكنه توقعها وكنتيجة لذلك، فإن غياب الإشارة في تقرير التدقيق لوجود شك كبير في قدرة المنشأة على مواصلة نشاطها لا يمكن أن يُعتبر بمثابة ضمانة لاستمراريتها.

في هذا الصدد، إن المدقق في القطاع العام مطالب بتقييم الإجراءات التدييرية والإدارية التي قامت بها المنشأة حفاظاً على وضعها المالي، كما يجب على المدقق اعتبار وتقييم المخاطر المتعلقة بالتغيرات الطارئة على السياسات العامة (في حال تغيير الحكومة) والتي من شأنها أن تؤثر على مواصلة المنشأة لنشاطها في نفس المستوى.

ويمكن القول هنا، إن خصوصية واجبات المدقق بخصوص المنشأة المستمرة تتمثل في أنه مطالب بالحد من مخاطر عدم اطلاعه على التغييرات في السياسات العامة، التي تلقي بظلال الشك في قدرة المنشأة على الاستمرار وصحة فرضياتها بخصوص ذلك، فيتعين على المدقق في القطاع العام التأكد من:

- عدم تصريح السلطات الحكومية بالتغيير في سياسات تهم المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- التصريح بتغييرات قد تكون في طور التنزيل.
- ما إذا كانت مراجعة السياسة قد تفضي إلى تخفيض هام في أنشطة المؤسسة أو ما إذا كان التفكير جار في وقفها.
- وجود سياسة لخصخصة المنشأة.

ثانياً. الأثر على تقرير المدقق:

يشكل تقرير المدقق رأيه المستقل في القوائم المالية المعروضة عليه من حيث مصداقيتها. فبالإضافة إلى العناصر المتعارف عليها والمضمنة لتقارير التدقيق، والتي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة والمصلحة في اتخاذ قراراتها، أحدث المعيار ISA570 إلزامية إبداء المدقق رأيه في إمكانية الاستمرارية المالية للمنشأة على المدى القريب أخذاً بعين الاعتبار كل الأحداث والمعلومات التي تصله والتي تعبر عن مخاطر الفشل المالي للمنشأة الخاضعة.

فحسب الحالات، يتوقف رأي المدقق على ما ثبت لديه من مخاطر وشك بخصوص الاستمرارية، وقد يوجب عليه تعديل تقريره بإضافة فقرة إما لتأكيد الشك أو إبراز مشكلة الاستمرار وجذب الاهتمام إلى الإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية. ففي هذا الصدد، حدد المعيار ISA1570 أثر إجراءات التدقيق والتقييم التي يقوم بها المدقق في هذا الشأن على تقريره ونوع الرأي الذي يبديه في الحالات التالية:

- حالة التطبيق غير الملائم لمبدأ الاستمرارية:

إذا أعدت القوائم المالية وفق مبدأ الاستمرارية وتبين للمدقق أن تطبيق الإدارة له غير ملائم وجب عليه إعطاء رأي معاكس/ سلبي.

- حالة التطبيق الملائم لمبدأ الاستمرارية رغم وجود شك:

إذا تضمنت القوائم المالية معلومات ملائمة حول شك جوهري لا يتوجب على المدقق تغيير رأيه، ولكن يتعين عليه تضمين تقريره فقرة مستقلة تحت بند " شك جوهري متعلق بالاستمرارية" بحيث:

- تثير الفقرة الانتباه إلى مذكرة القوائم المالية التي تعطي المعلومات المنصوص عليها في الفقرة 19 من المعيار ISA570.

- تحدد الفقرة الأحداث والوضعيات والظروف المعنية التي تشير إلى وجود شك جوهري من شأنه أن يضع قدرة المنشأة على مواصلة نشاطها موضع شك كبير، كما تعبر بوضوح على أن المدقق لم يغير رأيه بهذا الخصوص.

إذا لم تتضمن القوائم المالية أية معلومات ملائمة حيال الشكوك الجوهرية، يتوجب على المدقق أن:

- يبدي رأياً متحفظاً أو معاكساً/ سلبياً حسب الحالة وفق المعيار ISA570 المعدل.

- يشير في فقرة «أساس الرأي المتحفظ أو المعاكس» من تقريره إلى وجود شك جوهري، من شأنه أن يضع قدرة المنشأة على مواصلة نشاطها موضع شك كبير، وأن المنشأة لم تُضمّن قوائمها المالية المعلومات الملائمة في هذا الشأن.

وإذا رفضت الإدارة، متى طلب منها المدقق ذلك، القيام بتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار أو رفضت تمديد التقييم الذي قامت به سابقاً، وجب عليه اعتبار الآثار المترتبة عن ذلك في تقريره.

معايير رقابة الجودة – المتطلبات والتحديات

إعداد: لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة

تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى أن تكون مؤسسات نموذجية يحتذى بها ويشار لها بالبنان، ومن أجل ذلك تعمل على رفع جودة مخرجاتها الرقابية تعزيزاً لمبادئها القائمة على النزاهة، وحيث أن أكثر ما يمكن أن يؤثر على سمعة ومصداقية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي جودة العمل الرقابي، وللمساعدة في رفع جودة العمل الرقابي، فقد أصدرت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) المعيار الدولي رقم (ISSAI 140) والذي هو عبارة عن توضيحات مع بعض التعديلات على المبادئ الرئيسية الواردة في المعيار الدولي لرقابة الجودة³. الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بهدف التسهيل على أجهزة الرقابة العليا تطبيق تلك المبادئ بما يتلاءم مع تكليفها وظروفها. وقد صمم هذا المعيار ليكون الإطار العام لرقابة الجودة ليتم تطبيقه على نظام رقابة الجودة لكافة المهام التي تقوم بها الأجهزة الرقابية.

وفيما يلي سنتطرق للمتطلبات أو العناصر الخاصة بإطار رقابة الجودة، بالإضافة لأهم التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية عند تصميم وتنفيذ نظم رقابة الجودة والاستراتيجيات المقترحة لمواجهة تلك التحديات.

عناصر معيار الإنتوساي لرقابة الجودة رقم (140):

عند قيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتصميم نظام خاص برقابة الجودة فإنه يتعين عليها تطبيق العناصر الستة الواردة في المعيار رقم (140)، وهي كالتالي:

1. مسؤوليات وتوجهات القيادة.

2. متطلبات السلوك الأخلاقي.

3. القبول والاستمرار.

4. الموارد البشرية.

5. أداء التدقيق.

6. المراقبة (ضمان الجودة).

وفقاً للعناصر السابق ذكرها فإنه من المهم جداً أن تتولى الإدارة العليا بالجهاز الرقابي وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز ثقافة الجودة في أداء جميع أعمالها، ويمتلك رئيس الجهاز المسؤولية الشاملة عن نظم رقابة الجودة. بالإضافة إلى ضرورة تركيز الأجهزة العليا للرقابة المالية على متطلبات السلوك

³ المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 موجه للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق و مراجعة للبيانات المالية و عمليات التأكيد الأخرى و الخدمات ذات العلاقة.

الأخلاقي من خلال تطوير أدلة لقواعد هذا السلوك تستند على معيار الإنتوساي رقم (130)، وترجع أهمية ذلك إلى أن عدم الالتزام بالقيم الأخلاقية قد يعرض الجهاز الرقابي لمخاطر عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر (التأثير السياسي والضغط الخارجي والمصالح الشخصية... إلخ). كما يشدد العنصر الثالث من عناصر رقابة الجودة على ضرورة أن يتوفر لدى الجهاز الرقابي سياسات لقبول واستمرار العلاقات مع الجهات الخاضعة للتدقيق، على أن تقدم تلك السياسات تأكيدا معقولا على أن الجهاز لن يقوم بمهام الرقابة إلا إذا كان مؤهلا ولديه القدرة والموارد اللازمة للقيام بتلك المهمة بالإضافة إلى قدرته على الامتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي مع الأخذ بعين الاعتبار نزاهة الجهات الخاضعة للرقابة.

عنصر الموارد البشرية يركز على ضرورة أن توفر السياسات التي يضعها الجهاز الرقابي تأكيدا على توفر الموارد اللازمة والكفاءة والقدرات بما في ذلك الالتزام بمبادئ السلوك الأخلاقي للقيام بمهامه وفقا للمعايير ذات الصلة بما يمكنه من إصدار تقارير رقابية فعالة ومناسبة للظروف، و يأتي تبعا لذلك بالضرورة تأكيدا على تأدية الجهاز الرقابي لمهامه وفقا للمعايير المهنية ذات الصلة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعنية، وأخيرا فإنه يتعين على الجهاز الرقابي تطبيق عملية مراقبة تقدم تأكيدا معقولا بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة تعمل بفاعلية وكفاءة، على أن تشمل تلك العملية تقييماً مستمراً للنظام بما في ذلك مراجعة عينة من المهام المنتهية.

التحديات وسبل مواجهتها:

إن عملية تصميم وتنفيذ نظم رقابة الجودة هي عملية ليست بسيطة، وكما هو الحال في تطبيق أي معيار هناك صعوبات وتحديات يواجهها المعنيون حيال عملية التطبيق، فنجد أن هناك تحديات عامة تتمثل في مقاومة الإنسان بطبعه لأي تغيير أو قيد يمكن أن يُفرض عليه من قبل أفراد آخرين أو من قبل معايير مهنية لدواع عدة، أهمها: التخوف من ازدياد المسؤوليات وتهديد مصالح شخصية ومزايا مكتسبة. نستعرض فيما يلي التحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية عند تصميم وتنفيذ نظم رقابة الجودة، حيث أن العناصر الستة، التي تم شرحها أعلاه، تمثل متطلبات يجب استيفائها للحصول على نظام فعال يحقق الهدف المرجو منه إلا أن هناك تحديات خاصة مرتبطة بكل عنصر من تلك العناصر، متمثلة في الآتي:

أولاً: فيما يخص مسؤولية القيادة قد يفوض رئيس الجهاز الرقابي سلطة إدارة نظام رقابة الجودة لأشخاص غير أكفاء، وهنا يستلزم الأمر إقناع القياديين بالإدارة العليا بأن ثقة الأطراف ذات العلاقة بالجهاز تعتمد على قوة نظم رقابة وضمان الجودة، والتي ستساهم في تعزيز مصداقية المخرجات الرقابية، وأن اختيار الأشخاص الأكفاء أمر بالغ الأهمية لتنفيذ وظائف رقابة الجودة.

كذلك فإن النقص في سياسات وإجراءات رقابة الجودة يعتبر أحد التحديات التي يمكن أن تؤثر سلبا على نظم رقابة الجودة، وهنا فإنه يتم إقناع الإدارة العليا بأنه لا يمكن تحسين ما لا يمكن قياسه، لذلك من المهم أن يكون للجهاز الرقابي سياسات وإجراءات معيارية لرقابة الجودة يمكن الاسترشاد بها.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه من المهم جدا أن تُولي الإدارة العليا في الجهاز الرقابي أهمية قصوى للتوصيات ونتائج مخرجات نظام رقابة الجودة الصادرة عن وظيفة ضمان الجودة كجزء من نظام التحقق من رقابة الجودة ككل، حيث إن من أهم مسؤوليات القيادة للجهاز الرقابي هي حسن تنفيذ تلك التوصيات.

ثانياً: يمكن مواجهة احتمالية عدم التزام مدققي الجهاز الرقابي بمتطلبات السلوك الأخلاقي من خلال عدة أدوات، منها عقد الدورات والمحاضرات التوعوية حول الممارسة الأخلاقية، وكذلك فإن عملية تدوير المدققين كل 3 سنوات يمكن أن يحد من خرق المدققين لتلك القواعد، بالإضافة إلى تفعيل وتسهيل إجراءات الإبلاغ عن المخالفين.

ثالثاً: من التحديات التي تواجه العنصر الثالث المرتبط بالقبول والاستمرار هو عدم وجود علاقة جيدة بين المدقق والأطراف ذات العلاقة، وكذلك تدني مستوى الوعي للأطراف ذات العلاقة بدور ومتطلبات الجهاز الأعلى للرقابة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تدريب مدققي الجهاز الرقابي على كيفية التعامل مع الجهات المشمولة بالرقابة، ووضع استراتيجيات لتعزيز التواصل مع مختلف شرائح الأطراف ذات العلاقة.

رابعاً: نقص عدد الموارد البشرية وقلة كفاءتها يمكن أن يكون له تأثير سلبي على رقابة الجودة للجهاز الرقابي، فمن الضروري هنا العمل على رفع كفاءة مدققي الجهة من خلال الانخراط بدورات تدريبية مهنية، كذلك من المهم ألا يُغفل الجهاز ضرورة تناسب أعداد المدققين مع حجم العمل الرقابي للجهاز.

خامساً: فيما يخص العنصر الخامس والمتمثل في (أداء التدقيق)، فإن أهم التحديات تتمثل من خلال المبالغة في مستويات رقابة جودة الأعمال الرقابية، مما يمكن أن يكون له مردود عكسي في تعطيل عمل المدقق وانخفاض جودته، وهنا يجب مراعاة ضرورة تبسيط إجراءات رقابة الجودة وتحديد مستويات الرقابة من خلال أخذ عينات ممثلة لمهام التدقيق مع التركيز على المخاطر المرتفعة.

سادساً: فيما يتعلق بالعنصر السادس، وهو المراقبة (ضمان الجودة)، فمن التحديات الكبيرة والشائعة هي عدم وجود وظيفة ضمان الجودة لمراجعة عمليات التدقيق، وكذلك عدم وجود أدلة توجيهية لإجراء مراجعات ضمان جودة المهمات الرقابية. تتم مواجهة هاذين التحديين من خلال إنشاء وحدة إدارية معنية بضمان الجودة تتمتع بالاستقلالية، وإصدار أدلة توجيهية تستند للمعايير الدولية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

وأخيراً فإنه من الأهمية أن تعطي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أولوية لتطبيق المعيار الدولي رقم (ISSAI 140)، من خلال وضع السياسات والنظم والإجراءات التي تكفل جودة أعمال التدقيق في جميع المراحل " التخطيط، والتنفيذ، وإعداد التقارير، والمتابعة " وفقاً للوائح والأدلة والمعايير المهنية.

إعداد/ ندى نائل الجلال
ديوان المحاسبة الكويتي

التدقيق الداخلي وفيرس كورونا المستجد COVID-19

مقدمة:

يواجه العالم حالياً تطورات متسارعة تتعلق بتفشي وباء كوفيد 19، وتسعى دول العالم مجتمعة إلى اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية للحد من انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره، ولعل من أهم هذه الإجراءات وقف الاجتماعات والحد من الاختلاط في أماكن العمل. وفي ظل الانتشار السريع لهذا الفيروس، فإن احتمالية تعرض الشركات والمشروعات للإفلاس كبيرة جداً، وقد يؤدي ذلك إلى فقدان العديد من الموظفين وظائفهم بسبب تقلص الخدمات، وقد لا تتعافى الكثير من الشركات وبالأخص أصحاب المشروعات الصغيرة، وتكمن أهمية هدف هذا المقال في تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي في ظل تفشي COVID-19، وسيتم من خلال هذا المقال استعراض ستة محاور للتعرف على مفهوم جائحة كورونا وأبعادها ومفهوم التدقيق الداخلي وأنواعه ومقومات التدقيق الداخلي والأدوار الحيوية للتدقيق الداخلي قبل وفي ظل تفشي COVID-19، والتدريب والتدقيق الداخلي عن بعد وتكنولوجيا المعلومات.

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي:

عرف معهد المدققين الداخليين (IIA,2004) Institute of internal Auditors التدقيق الداخلي بأنه "نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والرقابة وعمليات التحكم".
إن التدقيق نشاط تقييمي مستقل يتم ممارسته داخل المنظمة لتدقيق العمليات المالية والإدارية وغيرها من العمليات، وذلك لخدمة الإدارة.

ثانياً: مفهوم التدقيق الداخلي:

تنفذ وظيفة التدقيق الداخلي عادة بعد تنفيذ العمليات المحاسبية، لذلك فإن منع واكتشاف وتصحيح الغش والخطأ في البيانات المحاسبية، يمثل الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي، للتأكد من سلامة السجلات والبيانات المحاسبية على أصول المنشأة، ومن أهم أنواع التدقيق الداخلي:
1- التدقيق المالي: في ظل التدقيق المالي يتحمل المدققون مسؤولية تقييم ما إذا كانت أساليب الرقابة الداخلية بالشركة التي يعملون بها، قد تم تصميمها وتنفيذها على نحو فعال، وما إذا كانت القوائم المالية تتسم بالعدالة.

2- تدقيق الالتزام: ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية للعمليات للحكم على مدى الالتزام بها.

3- التدقيق التشغيلي: ويقصد به التدقيق الشامل للوظائف المختلفة داخل المنشأة، للتأكد من كفاءة وفاعلية وملاءمة هذه الوظائف، وإيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة، واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وزيادة الربحية.

ثالثاً: مقومات التدقيق الداخلي:

تتوقف فاعلية التدقيق الداخلي على مجموعة من المقومات أهمها:

1- الوضع التنظيمي: يجب أن يتبع قسم التدقيق الداخلي للإدارة العليا، وإيضاح ذلك على خريطة الهيكل التنظيمي للمنشأة.

2- الاستقلال: ضمان وجود آليات لدعم استقلالية التدقيق الداخلي.

3- الكفاءة المهنية والعلمية للعاملين بقسم التدقيق الداخلي.

4- التخطيط الجيد لأعمال التدقيق الداخلي.

5- وجود معايير وإرشادات لعملية التدقيق الداخلي.

6- شمولية التدقيق الداخلي حيث تشمل كافة المعاملات والأحداث في المنشأة.

7- دعم الإدارة العليا لقيم التدقيق الداخلي.

رابعاً: التدقيق الداخلي ودوره الحيوي في تقييم نظم الرقابة الداخلية:

إن هدف التدقيق الداخلي يتمثل في تحديد ما إذا كانت أنشطة الرقابة كافية، أي أن تلك النظم الرقابية تعتبر مقنعة في ضوء الأهداف التي صممت لقياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية، من خلال تقييم ما يلي:

• الالتزام: لا تعتبر نظم الرقابة الداخلية ذات مغزى، إلا إذا تم الالتزام بتطبيقها وتحديد ما إذا كانت سياسات وبرامج وإجراءات الرقابة المقررة تعمل بشكل مقنع.

• حماية الأصول: الاهتمام بصفة رئيسية باختبار فعالية نظم الرقابة المحاسبية والمالية أو التشغيلية، التي تم تصميمها للمحاسبة عن الأصول وحمايتها.

• التحقق: إن تركيز عمليات التحقق لن تكون بالضرورة استجابة لنتائج البيانات غير الدقيقة أو غير القابلة للاعتماد عليها، وإنما هي بالأحرى تتأسس على تعزيز الدقة وإمكانية الاعتماد.

• تقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة.

• التوصية بالتحسين: إبداء المقترحات الخاصة بالتحسين عندما يكون هناك ظرف يجب التقرير عنه، نتيجة لاكتشاف خطأ أو غش أو تصرف غير قانوني، فإن آثاره يجب أن يتم تصحيحها، ويتعين تقديم توصيات لتحسين عملية المحاسبة عنها.

خامساً: دور التدقيق الداخلي أثناء تفشي وباء COVID 19:

من منظور التدقيق الداخلي، تنص المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي على العناية المهنية اللازمة "يجب أن يتنبه المدققون الداخليون إلى المخاطر المهمة التي قد تؤثر على الأهداف أو العمليات أو الموارد".

كما يتطلب المعيار (2010) من الرؤساء التنفيذيين للتدقيق الداخلي وضع خطة مبنية على المخاطر، لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، بما يتفق مع أهداف المؤسسة، ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق مراجعة وتعديل الخطة حسب الاقتضاء، للاستجابة للتغيرات في أعمال ومخاطر وعمليات وبرامج ونظم المؤسسة والضوابط الرقابية فيها.

ويمكن أن يلعب التدقيق الداخلي دور حيوي وفعال في ظل تفشي وباء COVID-19، وذلك من خلال ما يلي:

• التحقق من استمرارية عمل المنظمات ومدى جاهزيتها في إدارة المخاطر والأزمات والكوارث، ومن ضمنها مدى استعداد المنظمة لمكافحة وباء COVID-19.

• تعمل الأزمات والكوارث غير المتوقعة مثل انتشار وباء COVID-19 على تقليل خدمات التدقيق الداخلي المقدمة، حيث اشتملت تلك الخدمات في ظل الأزمة على المشاركة في الأعمال الضرورية وغير التقليدية ودعم احتياجات العملاء، من خلال تقديم الخدمات لهم وتحديد مقاييس استمرارية العمل، وبعد انتهاء الأزمة تقوم عملية التدقيق الداخلي بالرجوع إلى سابق عهدها، وتكون أولوية التدقيق في هذه الحالة على العمليات الجوهرية ذات المخاطر العالية (يكمن الخطر في احتمالية الحدوث ودرجة التأثير).

وفي ضوء المهام الرقابية التي تم الإشارة إليها سابقاً، لابد للتدقيق الداخلي من عمل ورش عمل ودورات تدريبية تخصصية، حول المخاطر الناجمة عن حدوث الأزمات والكوارث الطبيعية وكيفية التعامل معها وإدارتها، وذلك لمساعدة المنظمة في تحديد أهم المخاطر المحتمل حدوثها، لمعالجتها وتفاديها بالسرعة الممكنة، وتشتمل الورشة أو الدورة التدريبية على سبيل المثال لا الحصر:

- كيفية تشكيل فرق لإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية للعمل على احتوائهم ومعالجتهم.

- مدى جاهزية المنظمة لعمل موظفيها عن بعد.

- كيفية التعامل مع شكاوى العملاء المتعلقة بالأزمة.

- كيفية استغلال الفرص لتأجيل بعض التزامات المنظمة.

- أهمية التزام الموظفين بالتعليمات والمستجدات التي تطرأ عليها.

- أهمية تحديث أو تعديل بعض سياسات وإجراءات المنظمة للتكيف مع المتغيرات في ظل وجود الوباء.

وفي هذه الأثناء يتم إبلاغ الرئيس التنفيذي ورئيس لجنة التدقيق بالمنظمة، بالأنشطة المتعلقة بعمليات التدقيق الداخلي أثناء تلك المرحلة، وذلك لتوضيح الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في مساعدة المنظمة أثناء حدوث الأزمة وبعد انتهائها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على التدقيق الداخلي التحقق من فاعلية الإدارات الأخرى أثناء الأزمة، مثل إدارة الحوكمة والامتثال، وإدارة الجودة، وإدارة المخاطر. كذلك

عند حدوث الأزمات والكوارث الطبيعية، فإنه يمكن تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي عن بعد دون إعاقة، مثل بحث وتحليل البيانات وإصدار التقارير الرقابية.

سادسا: التدقيق الداخلي عن بعد في إطار تفشي وباء COVID-19:

إن ظهور كوفيد-19 وقيود السفر التي فرضت في جميع أنحاء العالم، إلى جانب الحاجة الحالية والدافع لإجراء عمليات مراجعة تنظيمية أو قانونية أو فورية، ساهم في التحديث مجددا حول تركيز جهود المراجعة الداخلية على إيجاد بدائل يمكن تنفيذها حاليا للوجه التقليدي (التدقيق المباشر)، وقد يكون التدقيق عن بعد بديلا جيدا، خاصة لأن معظم الشركات قيدت السفر بالنسبة إلى الوظائف الهامة للأعمال، وأغلقت العديد من السلطات القضائية في العالم الحدود مؤقتا.

تعد مراجعة المستندات عن بُعد من نواح عديدة ماثلة لمراجعة المستندات في المنشأة مع بعض التحفظات الرئيسية، وقد يستغرق الأمر وقتا أطول بكثير بالنسبة للمنشأة لإعداد المستندات وتحميلها إلى منصة لمشاركة الملفات (شير بوينت والأقرص المشتركة وما إلى ذلك)، مما قد توفره للوصول إلى خزانة الملفات أو المجلد بالموقع على عين المكان، حسب طريقة التوثيق (السجلات الورقية، نظام تخزين البيانات،...)، وبالتالي سيحتاج موظفو الجهة الخاضعة للرقابة إلى تخصيص الوقت الكافي لتحويل هذه السجلات إلى صيغة قابلة للمراجعة، مثل (صيغة المستندات المنقولة PDF).

وسوف نستعرض في هذا المحور تجربة ثلاث شركات في التدقيق الداخلي عن بُعد والدروس المستفادة منها، والذي يؤكد معهد المدققين الداخليين على أننا نتقاسم المعرفة وليس بالضرورة أفضل الممارسات، ونشارك هذه المعلومات على أمل أن تساعد المهنيين الآخرين على تطوير وتحسين برامج التدقيق عن بُعد، لتلبية احتياجاتهم الفورية والطويلة الأمد.

- تجربة شركة التصنيع: توضع معايير لعمليات التدقيق عن بُعد، ومع وجود أكثر من 40 منشأة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، تخضع لقانون أمن النقل البحري (MTSA) ومعايير مكافحة الإرهاب في المنشآت الكيميائية (CFATS)، فالتجربة الأولى تتعلق بشركة عالمية تستخدم عمليات التدقيق عن بُعد، كأداة لإجراء عمليات تدقيق التنافس الحر سنويا في كل منشأة خاضعة للرقابة، وتم تنفيذ عمليات التدقيق عن بُعد في نطاق الاختبار سنة 2019م، وتم التنفيذ الكامل للتدقيق عن بعد في سنة 2020م، حيث تتميز المرافق التي يتم اختيارها عادة لعمليات المراجعة عن بُعد بخصائص معينة، وهي كما يلي:

- أن يكون لدى المنشأة ماضي مثبت في فهم اللوائح والمعايير المعمول بها ومتطلبات خطة الأمان الخاصة بالموقع.

- أن يكون لدى موظفي المنشأة فهم جيد لأدوارهم ومسؤولياتهم مع الحد الأدنى من معدل تناوب موظفي أمن هذه المرافق.

- أن تكون قيادة المنشأة على استعداد لتجربة نهج المراجعة عن بُعد.

ومع ظهور جائحة كوفيد-19 وما نتج عن ذلك من حظر السفر التجاري غير المستعجل، تم تحويل جميع عمليات تدقيق الأمن الكيميائي المقرر إجراؤها بين مارس ومايو 2020م إلى عمليات تدقيق عن بُعد.

- مصنع سيارات يوسع اعتماد التدقيق عن بُعد: هي شركة تصنيع سيارات تدير مرافق التصنيع والتخزين والهندسة، وتتصل بشبكة وكلاء واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، تم تنفيذ عمليات

التدقيق عن بُعد بشكل دوري على مدى السنوات العشر الماضية، لتلبية مجموعة متنوعة من احتياجات الضمان، وقد تم استخدام عمليات التدقيق عن بُعد لرصد الامتثال للوائح التنظيمية وتوافق السياسات في المواقع غير المستقرة سياسياً أو التي تتسم بالعنف الإقليمي، حيث يكون السفر خطراً أو مستحيلاً، كما أن استخدام التدقيق الداخلي للتدقيق عن بُعد في التعامل مع عمليات الرقابة ذات الحجم الضخم أو المستعجلة أو العمليات التي تتضمن طرفاً ثالثاً، مثل شبكة الوكلاء وأنشطة التخزين العالمية، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام نفس التقنيات للتحقق من فهم الأدوار والمسؤوليات وفهم متطلبات البرنامج لبرامج السلامة الحاسمة، وللتأكد على تنفيذ الإجراءات التصحيحي للمساءلة النظامية عالية المخاطر، ومع ظهور كوفيد-19 وما يرتبط به من آثار اقتصادية وقيود على السفر، اعتمدت إستراتيجية لإجراء عمليات التحقق التي كانت مستحيلة لولا ذلك.

- المراجعة القانونية تنتقل بسرعة إلى التدقيق عن بُعد: اضطرت الشركة الثالثة إلى المرور من مراجعة تقليدية إلى تدقيق إلكتروني بسبب قيود السفر التي فرضها كوفيد-19، تضمنت الوضعية مهلة زمنية ضيقة مفروضة قانوناً، إضافة إلى تواجد المدققين في باريس ودفنر وهيوستن، في حين كان المرفق في كاليفورنيا، وكان موظفو المنشأة يعملون من المنزل، وقام أحد الموظفين باسترداد الملفات المطلوبة ومشاركتها عبر برمجية التواصل (Skype)، وتولى المدققون برمجة وإجراء المقابلات المنزلية للمشاركين في ألمانيا وبوسطن، وأربعة مواقع أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن، فرجينيا، ميشيغان، ولوس أنجلوس)، وأمام دهشة الجميع تم إنجاز التدقيق في الموعد النهائي وحقق أهدافه.

سابعا: إيجابيات التدقيق الداخلي عن بُعد:

- استعادة الشعور بالحياة الطبيعية.
- تخفيض تكاليف السفر بالنسبة لبرامج تدقيق العديد من عمليات التدقيق السنوية، حيث توفر عمليات التدقيق عن بُعد نفقات هامة.
- مجموعة موسعة من المراجعين المتاحين، فيمكن للمتقاعد في تينيسي، أو بدوام جزئي في كولورادو، أو حتى المدقق في فان نويز المشاركة في القيام بمهام المراجعة لديك.
- تغطية موسعة، حيث تسمح عمليات التدقيق عن بُعد بمزيد من التغطية عند حدوث أولويات تنافسية من حيث الحجم والوقت.
- الاستخدام الموسع للمتخصصين، حيث يمكن للمتخصصين الاتصال عن بُعد بالمقابلات المحددة أو أجزاء من تخطيط المراجعة، وليس من الضروري حضورهم لإجراء مراجعة شاملة.
- مراجعات مستندية أفضل، حيث تساهم المراجعات عن بُعد للخطط والوثائق حسب النسق الذي يراه المدقق، في مراجعة عالية الجودة والتعمق في الوثائق.
- تحسين استخدام التكنولوجيا المتاحة يعزز التوثيق والإبلاغ، حيث يساهم استخدام موظفو المنشأة للتكنولوجيا لجمع معلومات الفيديو والصور الفوتوغرافية في تحسين فهمهم واستخدامهم للتكنولوجيا المتاحة.

• تخفيف عبء التدقيق على عمليات المنشأة، حيث يمكن توزيع الوقت المطلوب لجمع ورقمنة الوثائق والفيديو والصور على مدى عدة أسابيع، بدلا من تركيز جميع الأعمال في فترة تدقيق، والذي قد يعطل الموظفين عن أداء أنشطتهم اليومية.

ثامنا: دور التدقيق الداخلي بعد انتهاء الأزمة:

- تقديم الخدمات الاستشارية الخاصة بإدارة السيولة والبحث عن أسواق جديدة نتجت من الأزمة.
- المشاركة في إبداء الحلول المتعلقة في المشاكل التي واجهتها المنظمة خلال الأزمة.
- التدقيق على عمليات الشراء التي حدثت قبل الأزمة وبعدها ومدى التزام المنظمة بها.
- التحقق من سلامة واستقرار المركز المالي للمنظمة بعد الأزمة.
- التحقق من إجراءات الصحة والسلامة التي تم اتباعها أثناء الأزمة.

وختاما يتضح من هذا المقال الذي استعرض مفهوم جائحة كورونا وأبعادها، ومفهوم التدقيق الداخلي وأنواعه ومقومات التدقيق الداخلي والأدوار الحيوية للتدقيق الداخلي قبل وفي ظل تفشي وباء COVID 19، والتدريب والتدقيق الداخلي عن بُعد، وتكنولوجيا المعلومات وأهمية التدقيق الداخلي في ظل الأزمات، وما يتطلب القيام به في حال حدوث أي أزمات قد تعطل الأعمال، وما يستلزم اللجوء إلى أساليب التدقيق عن بُعد في ظل توفر تكنولوجيا المعلومات عن طريق البرامج المتخصصة، ولذا نوصي بالتوسع في عملية استخدام التدقيق عن بُعد سواء في حالة حدوث أزمات أو عدمها، وذلك لضمان استمرار عمليات الرقابة، في ظل وجود أي أزمات مستقبلية قد تؤثر على الأنشطة والأعمال في الجهات والمؤسسات والهيئات.

قائمة المراجع:

- سيف الدين محمد إبراهيم خضر - مقال محرر بعنوان "التدقيق على القوائم المالية للشركات في ظل وباء كورونا (كوفيد - 19)" - مجلة الرقابة المالية - يونيو 2020.
- دليل إدارة التدقيق الداخلي - جهاز أبوظبي للمحاسبة - يونيو 2010.
- د. الغباري، أيمن، التدقيق الداخلي وفيرس كورونا المستجد كوفيد 19، مارس 2020 الموقع الإلكتروني <https://drayman.net>
- دور التدقيق الداخلي في الاستعداد للأزمة والاستجابة لها، منظمة التدقيق الداخلي IIA، 2020.
- فيروس كورونا والتدقيق الداخلي، شبكة المحاسبين العرب، مايو 2020.
- فيروس كورونا، ويكيبيديا، 2020.
- محمود عبدالسلام محسن - بحث بعنوان "مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية" (دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في قطاع غزة) - يونيو 2011.
- روي - ليتزن بيرغ، مدقق بيئي محترف معتمد & كاري رامبريز، مدقق داخلي معتمد - معهد المدققين الداخليين - مقال مترجم بعنوان "التدقيق عن بعد في إطار كوفيد - 19 وما بعده التداعيات قصيرة وطويلة المدى.

إعداد المحاسب/ سامي علي محمد زغلول
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر
العربية

البيانات الضخمة وجودة المعلومات المحاسبية

1- الملخص:

يهدف المقال إلى توضيح أهمية تحليل البيانات الضخمة ودورها في تغيير مهنة المحاسبة وأدوار المحاسبين، بالإضافة إلى إظهار دور تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم الرجوع إلى مؤلفات ومراجع عن البيانات الضخمة والإبلاغ المالي. وخلص المقال إلى أنه على الرغم من أن منظمات الأعمال تواجه العديد من التحديات عند تحليل البيانات، إلا أن تحليل البيانات الضخمة له دور كبير في تحقيق قدرة تنافسية عالية للمنظمات، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتوفير المعلومات المناسبة التي تساعد في ترشيد القرارات داخل الوحدة الاقتصادية، وتوفير المعلومات المستقبلية التي تؤثر على قرارات أصحاب المصلحة. وقد انتهى المقال بتوضيح دور هذا التحليل في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يؤثر بشكل واضح على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، مما انعكس إيجابيا على جودة التقارير المالية. ويوصي كاتب المقال بضرورة تدريس البيانات الضخمة وتحليل الأعمال في مناهج الجامعات لتعزيز معرفة الطلاب، بالإضافة إلى عقد ورش عمل ودورات تدريبية للباحثين والأكاديميين ومدققي الأجهزة العليا للرقابة لمعرفة أهمية تحليل البيانات الضخمة وكيفية معالجة وتخزين وإدارة واستخدام البيانات التي تم تحليلها في المجال المالي والمحاسبي والرقابي.

2- المقدمة:

أصبح التطور التكنولوجي السمة المهيمنة في العالم، حيث لا تتوقف الابتكارات والتحديثات المستمرة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات والتطبيقات، الأمر الذي يضع مختلف دول العالم أمام حتمية التطوير والتغيير والإفادة من تكنولوجيا المعلومات، وقد تأثر بذلك عالم المال والأعمال من حيث إعداد البيانات والمعلومات وتحليلها وعرضها وتخزينها والاستفادة منها. تتلاقى مهنة المحاسبة مع التطور التكنولوجي، مما جعل تبادل المنفعة قائما بين الطرفين، وفي الوقت ذاته يفتح الطريق أمام مهنة المحاسبة لتوظيف ما يُستجد من تقنيات وأدوات تكنولوجية، بما يعمل على تحقيق السرعة والفعالية والإنجاز والدقة المطلوبة التي تتميز بها هذه المهنة.

إن إعداد التقارير المالية هو شريان الحياة ومحور التركيز منذ نشأة المؤسسات، ومع ذلك فقد تغيرت بعض الأشياء مثل حجم الأرقام والبيانات والتكنولوجيا المستخدمة للنظر فيها وكيفية مشاركة هذه المعلومات داخل المؤسسة، حيث تنتج التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سهولة الوصول إلى مجموعات البيانات، وإلى أنواع جديدة من البيانات تساعد في حل المشكلات بين مستخدمي ومعدّي التقارير المالية.

ويشهد العالم حالياً ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة بقيادة البيانات الضخمة الناتجة عن التطور التكنولوجي والأتمتة، وقد صرح خبراء البيانات الضخمة أن كمية البيانات ستتمو بسرعة في المستقبل، ومع تزايد حجم البيانات أصبح هناك خياران، إما تجاهل هذه البيانات أو الاستفادة منها لتحقيق القدرة التنافسية، ولا يتم ذلك باستخدام الأدوات التقليدية. تمثل البيانات الضخمة تحديات كبرى لمهنتي المحاسبة والتدقيق لضمان جودة المعلومات المحاسبية، حيث تواجهان العديد من الصعوبات مثل التغيرات المالية والاقتصادية السريعة، والفساد المالي والعملة وعدم الإلمام بالتطورات التكنولوجية الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات.

3- البيانات الضخمة:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للبيانات الضخمة، فبصفة عامة هي حجم هائل من البيانات التي لا يمكن توقعها ولا يمكن تخزينها وإدارتها ومعالجتها باستخدام الأدوات أو الوسائل التكنولوجية التقليدية، لذلك تعتبر البيانات الضخمة أساس الابتكارات المستقبلية التي ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية والقدرات التنافسية للمنشأة حيث تهدف إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات وخدمة الإدارة التنفيذية وتركز على كفاءة عمليات المنظمة.

البيانات الضخمة هي عبارة عن مجموعات من البيانات بمختلف تصنيفاتها، تتميز بأنها فائقة حجماً وسرعة وتنوعاً قياساً بالبيانات التقليدية، وتتطلب أشكالاً مبتكرة لمعالجة المعلومات تفوق قدرة أدوات قواعد البيانات التقليدية من جمع وتخزين وإدارة وتحليل تلك البيانات.

وقد عرفت المنظمة الدولية للمعايير البيانات الضخمة على أنها مجموعة من البيانات التي لها خصائصها الفريدة مثل الحجم Volume، والسرعة Velocity، والتنوع Variety، والصدق Veracity، والقيمة Value، والتي لا يمكن معالجتها بكفاءة باستخدام التكنولوجيا التقليدية لتحقيق الاستفادة منها. كما عرفها معهد ماكنزي العالمي بأنها مجموعة البيانات التي تفوق حجم أو قدرة أدوات قواعد البيانات التقليدية من جمع وتخزين وإدارة وتحليل تلك البيانات، كما أنها تأتي من مصادر وأشكال مختلفة ومتنوعة.

4- خصائص البيانات الضخمة:

يوضح الجدول التالي خصائص البيانات الضخمة:

الحجم	حجم البيانات الضخمة كبير جداً، وبالتالي يحتاج إلى معالجات وأجهزة كبيرة قادرة على التعامل مع هذه البيانات، وقد يكون ذلك الأكثر أهمية في تحليل البيانات الضخمة.
التنوع	ويقصد به التنوع في أشكال البيانات حيث تشمل البيانات المهيكلة والبيانات غير المهيكلة مثل: الملفات الصوتية وملفات الفيديو وصفحات الويب وغيرها، كما أنها تتطلب وقتاً وجهداً لتهيئتها في شكل مناسب للتجهيز والتحليل.
السرعة	يقصد بها السرعة والتوقيت الملائم لمعالجة البيانات بحيث تحقق أقصى منفعة للمستخدمين والمستفيدين.
ذات قيمة كبيرة	تحتاج إلى متخصصين يمتلكون الخبرات والمهارات الكافية للتعامل مع هذه البيانات وتحليلها بشكل مناسب.
ذات قيمة متغيرة	إن نفس المعلومات يمكن أن تعني عدة أشياء.
المصدقية	قدرة تقنيات البيانات الضخمة على التخلص من التحيزات والشذوذ في البيانات، وقدرتها على التعامل مع عدم التأكد وعدم موثوقية البيانات.
متعددة المظاهر	يجب تحليلها وإظهارها بأشكال مختلفة تتناسب مع طبيعة استخدامها، وتأخذ أشكال متعددة المظاهر مثل الإحصاءات والأرقام والأشكال الهندسية وغيرها لإيصال المعلومة بأسلوب أكثر كفاءة.
التغير	تشير إلى الكيفية التي تتغير بها البيانات باستمرار، حيث يمكن أن تتغير البيانات إلى حد كبير بشكل دوري.
التعقيد	يشير التعقيد إلى عدد مصادر البيانات.

5- أهمية البيانات الضخمة:

تتمثل أهمية البيانات الضخمة في التنبؤ أو ما يعرف باستشراف المستقبل، مما يساعد في تفادي المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة. كما تكمن أهمية البيانات الضخمة فيما يلي:

- تعتبر مخزن للقيمة عندما تتحول إلى معلومات مفيدة، بهدف تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاجية وتعزيز النمو ومساعدة المسؤولين في اتخاذ القرارات الدقيقة.
- توفير الكثير من الوقت والمال في حالة تطبيق ممارسات إدارة البيانات التي تراعي متطلبات تحليل البيانات الضخمة، كما أنها يمكن أن تضيف قيمة كبيرة لوظائف متعددة.
- تساهم في خفض التكاليف وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز كفاءة الأعمال والعمليات، من خلال التحليل الشامل للعمليات التنظيمية والتشغيلية مما يحقق ميزة تنافسية في منظمات الأعمال.

-تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتوفير ميزة عالية للمنظمات ودعم التقارير المتكاملة بصورة أكثر فعالية والوصول إلى نتائج يهدف إيجاد حلول واقعية لتطوير المنظمات.

6- أنواع البيانات الضخمة:

البيانات الضخمة يمكن أن تنقسم إلى بيانات مهيكلة (مثل بيانات منظمة في صورة جداول أو قواعد بيانات)، وبيانات غير مهيكلة (مثل كتابات نصية ومقاطع الفيديو ومواقع الإنترنت)، بيانات شبة مهيكلة (مثل الوثائق).

STRUCTURED DATA



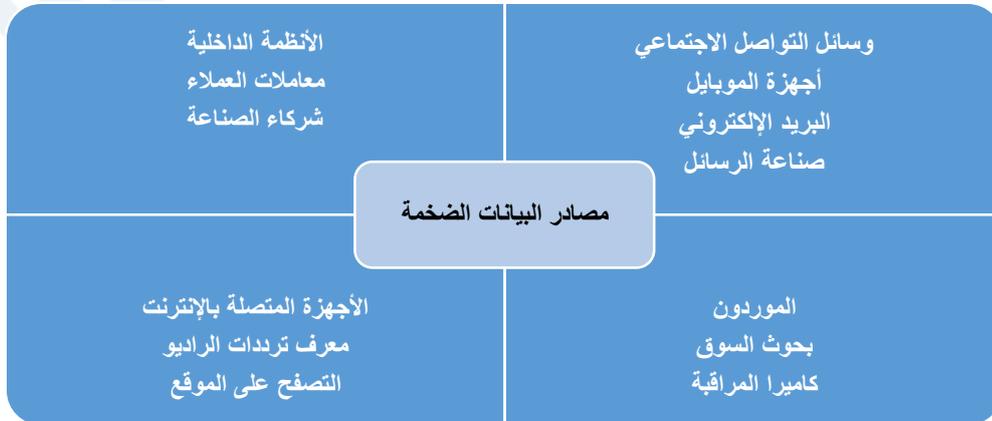
UNSTRUCTURED DATA



7- مصادر البيانات الضخمة:

يمكن تحديد مصادر البيانات كما يلي:

- المصادر التجارية ذات الصلة بالمعاملات كالبطاقات الائتمانية.
- مصادر شبكات أجهزة الاستشعار كالتصوير بالأقمار الصناعية.
- مصادر أجهزة تتبع البيانات من الهواتف المحمولة.
- مصادر ناشئة عن إدارة أحد البرامج مثل السجلات الطبية الإلكترونية والسجلات البنكية.
- مصادر البيانات السلوكية مثل عدد مرات البحث على الإنترنت عن منتج أو خدمة معينة.
- مصادر البيانات المتعلقة بالأراء كالتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي.



8-التحديات التي تواجه التعامل مع البيانات الضخمة:

يمكن تصنيف هذه التحديات إلى:

- 1- تحديات خاصة بالبيانات نفسها، مثل الحجم والتنوع والسرعة واكتشاف البيانات وملاءمة وشمولية وخصوصية وجودة هذه البيانات.
- 2- تحديات خاصة بالعملية نفسها، وتتعلق بصعوبة الاختيار بين البيانات المتشابهة وتحويل البيانات التي لها شكل تحليلي وفق المخرجات وعرض تحليل البيانات.
- 3- تحديات الإدارة، وتتمثل في خصوصية البيانات والأمن والحوكمة والأخلاق.

9- تأثير البيانات الضخمة على المحاسبة وأدوار المحاسبين:

تتحول مهنة المحاسبة بسرعة مع الاقتصاد نحو سوق يعتمد على البيانات ويعتمد على المهارات التحليلية والدقة، وتتضمن البيانات الضخمة بيانات الصور والفيديو والبيانات الصوتية والبيانات النصية.

وتقوم المنظمات باستخراج ودمج تنسيقات البيانات الضخمة من الفيديو والصور والصوت والنصوص إضافة إلى البيانات المالية التقليدية من أجل تعزيز السجلات المحاسبية، وتحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية وترشيد اتخاذ القرار وتلبية متطلبات أصحاب المصلحة، ويؤثر تحليل البيانات الضخمة على المحاسبة من خلال التأثير على جمع البيانات وتسجيلها وإدارتها وإعداد البيانات المالية، مما يساعد في الحراك نحو نظام محاسبة عالمي.

إن البيانات الضخمة تؤثر على أدوار المحاسبين، حيث توفر لهم فرصة للانتقال نحو الأدوار الاستراتيجية في منظمات الأعمال من صناع القرار إلى شركاء الأعمال، ويمكن للمحاسبين خلق قيمة من خلال اكتساب مهارات تحليل البيانات، لذلك يجب على المحاسبين تطوير مهاراتهم اللازمة لمواكبة التكنولوجيا وزيادة قدراتهم على تحليل وتفسير البيانات الضخمة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية وإضافة قيمة لمنظمات الأعمال، فقد أصبح المحاسبون جسراً بين علماء التكنولوجيا والبيانات والإدارة.

كما تلعب البيانات الضخمة دوراً مهماً في عملية المراجعة لأنها توفر أدلة تقليدية بمعلومات كافية وموثوقة مثل استخدام بيانات الأنظمة العالمية لتحديد المواقع، ولها دور رئيسي في تحليل عناصر خارج الميزانية مثل قاعدة العملاء وسمعة المنظمة، كما تؤثر على مستقبل التقارير المالية وتطوير معايير المحاسبة حيث يمكن استخدام لغة إعداد التقارير التجارية الموسعة (XBRL)، ويمكن لهذه اللغة إدارة البيانات تلقائياً ولديها القدرة على تحويل البيانات إلى معلومات قيمة فهذه التقارير هي نسخة إلكترونية محسنة من التقارير المالية تقلل من وقت معالجة البيانات وتحسن تحليل المعلومات المالية وتزيد من درجة الإفصاح بهدف مساعدة المستثمرين في الحصول على معلومات دقيقة.

كما يساعد تحليل البيانات الضخمة على استخراج تقارير بشكل آني في المنظمات الكبيرة، وحتى المنظمات الصغيرة تحاول الاستفادة من مزايا تحليلها، فأهم التقنيات التي ستعيد صياغة مهنة المحاسبة هي البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وسلاسل الكتل،

وشبكات الأعمال، وأتمتة العمليات الروبوتية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، والواقع الافتراضي، والخدمات الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي.

ويرى كاتب المقال أن تحليل البيانات الضخمة في المحاسبة مهم للغاية، من أجل توفير المعلومات التي تساعد في تحسين جودة المعلومات المالية واكتمال ودقة السجلات المحاسبية والتقارير المالية وتطوير معايير المحاسبة

10- دور تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية:

مفهوم وأدوات تحليل البيانات الضخمة:

هي عملية جمع وتنظيم وتحليل البيانات الضخمة لاكتشاف وتصوير وعرض الأنماط، والمعرفة، والذكاء بالإضافة إلى المعلومات الأخرى داخل البيانات الضخمة، وهناك العديد من الأدوات والتقنيات التي تستخدم لتحليل البيانات مثل:

Sap, Storm, Mapreduce, Hadoop, وغيرها، كما أن هناك مستودعات الحوسبة السحابية لتخزين البيانات الضخمة وتحويلها إلى معلومات مفيدة.

جودة التقارير المالية:

إن مصطلح الجودة هنا يعنى بمجموعة الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة لتلبية احتياجات مستخدميها مثل القابلية للفهم، والموثوقية، والملاءمة والقابلية للمقارنة، هذه الخصائص متعلقة بشكل أساسي بقدرة المعلومات لإحداث فارق في قرارات مستخدمي تلك التقارير والمساعدة في تصميم مستوى جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات والتنبؤ بالفشل المالي. وقد اختلفت الدراسات في طرق قياس جودة التقارير المالية، فهناك اتجاهين لذلك:

-من خلال خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

-من خلال نوعية الأرباح.

تحليل البيانات الضخمة وخاصية الفهم:

يؤدي تحليل البيانات الضخمة إلى تحسين فهم وتحليل محتوى المعلومات الواردة في التقارير المالية وإظهار المعلومات غير الواضحة وتوفير صورة أفضل للمنظمة، وتحسين كلا من: فهم المعلومات الأخرى الواردة في التقارير، وفهم الأداء الاستراتيجي للمنظمة، وفهم عمليات المنظمة المختلفة، وتحسين فهم أداء المنظمة ككل، مما يؤدي إلى فهم أفضل لنجاح أو فشل المنظمة.

إن البيانات الضخمة تمثل الجوانب المستقبلية والمتطورة لصناعة المعلومات وخلق القيمة بهدف تنمية الاقتصاد وتعزيز النمو وترشيد اتخاذ القرارات والمساعدة في زيادة المحتوى المعرفي للمعلومات المالية، وعليه فإن تحليل البيانات الضخمة يحسن من قابلية فهم المعلومات المحاسبية.

تحليل البيانات الضخمة وخاصية الملاءمة:

يؤثر تحليل البيانات الضخمة بشكل إيجابي على المنظمة، من خلال تحسين التنبؤ بالأرباح والمخاطر وفرص النمو المستقبلية، والتنبؤ بالاحتيايل المالي، والكشف المبكر عن نقاط الضعف والقوة، وتحسين القدرة التقييمية المالية للتقارير، وبالتالي تحسين تقييم أداء المنظمة. وعليه، فإن تحليل البيانات الضخمة تؤدي إلى تحسين خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية.

تحليل البيانات الضخمة والموثوقية:

يؤدي تحليل البيانات الضخمة إلى استكمال التقارير المالية وتحسين التنبؤ بمخاطر المنظمة وتحقيق التوافق بين أصحاب المصلحة وعرض المعلومات المخفية في التقارير المالية التي تقلل من عدم تناسق المعلومات وتحسن من دقة التقارير المالية، ويوفر هذا التحليل المعلومات التي تجعل البيانات المحاسبية قابلة للتحقق والحيادية وخالية بشكل معقول من الأخطاء والتحيز، لأنها تحلل المعلومات الداخلية مثل المناقشات والاجتماعات والمكالمات الهاتفية والصور والفيديوهات التي لا يمكن عرضها بالطرق التقليدية، وبالتالي فإن ذلك يزيد من مصداقية أداء المنظمة ومركزها المالي، كما أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية المكتملة للتقارير المالية يمكن أن يعزز جودة الاستثمار. وعليه، فإن تحليل البيانات الضخمة يؤدي إلى تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية.

تحليل البيانات الضخمة والمقارنة:

يؤدي تحليل البيانات الضخمة إلى تحسين إمكانية مقارنة نتائج المؤسسة لأكثر من فترة مالية بين مختلف قطاعات المؤسسة وبين القطاعات المثيلة من خلال المعلومات التفصيلية التي يوفرها التحليل، مما يزيد من فرصة زيادة الكفاءات التشغيلية وتقييم المخاطر وتحديد المزايا ونقاط الضعف بما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية.

11-النتائج:

- إن البيانات الضخمة وتطوير التكنولوجيا سيؤدي إلى بعض التغيرات في التقارير المالية والمحاسبية.
- هناك الكثير من التغيرات في تقنية المعلومات والاتصالات، التي يجب على المحاسبين مواكبة التغيرات والتعقيدات والمخاطر المرتبطة باعتمادها.
- تحقق منظمات الأعمال العديد من المزايا عند تحليل البيانات الضخمة، من أهمها المساهمة في إعطاء نظرة شاملة للوحدة الاقتصادية وتطوير استراتيجيتها ونموذج أعمالها، وتحقيق ميزة تنافسية عالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتوفير المعلومات المناسبة التي تساهم في ترشيد القرارات داخل الوحدة الاقتصادية، وتعتبر هذه البيانات مصدراً للمعلومات المستقبلية.
- يواجه تحليل البيانات الضخمة العديد من التحديات منها نقص الموظفين المتخصصين، والتكاليف المرتفعة الخاصة بتوظيف محترفين ذوي خبرة في هذا المجال، وسرعة تدفق البيانات الكبيرة التي تؤثر على اتخاذ القرارات، كذلك صعوبة نقلها وتخزينها ومعالجتها وتقدير عرض التحليل المتعلق بها.
- إن تحليل البيانات الضخمة يعمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يؤثر بشكل واضح على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية.

12-التوصيات:

- يجب على المحاسبين والمدققين تطوير أدائهم وتحسين قدراتهم لمواكبة التحول الرقمي.
- ضرورة تدريس البيانات الضخمة وتحليل الأعمال في مناهج كليات إدارة الأعمال لتعزيز معرفة الطلاب.
- ضرورة عقد ورش عمل ودورات تدريبية للتعرف على أهمية تحليل البيانات الضخمة وكيفية معالجة وتخزين وإدارة واستخدام البيانات التي تم تحليلها في المجال المالي والمحاسبي والرقابي.
- ضرورة إجراء المزيد من البحوث التطبيقية في مجال البيانات الضخمة وتأثيراتها على استدامة المحاسبة وتطوير معايير المحاسبة.
- تطوير القياس والإفصاح المحاسبي عن طريق استخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة.

المراجع:

- علي شنن، 2020، أثر البيانات الضخمة كأحد أدوات التحول الرقمي على تطوير مهنة المحاسبة: دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- منار المغازي، 2018، أثر البيانات الضخمة على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- Ace Cloud Hosting Editor. 2020. How Big Data Is Impacting Accounting Firms in 2020. available at: <https://www.acecloudhosting.com/blog/how-big-data-impacting-accounting-firms>.
- Al-Aklabi, A. b. 2018. The Importance of Big Data Analytics in Decision Making at King Saud University. The 24th Annual Conference of the Specialized Libraries Association. Arab Gulf Branch, Muscat 6-8 March, 1-15.
- Al-Htaybat, K. and L. V. Alhtaybat. 2017. Big Data and Corporate Reporting: Impacts and Paradoxes", Accounting, Auditing & Accountability Journal, 30 (4): 850-873.
- Al-Salmi, J. b. 2018. Big Data and its Role in Supporting Decision Making and Strategic Planning: A Classroom Study. The 24th Annual Conference of the Specialized Libraries Association. Arab Gulf Branch, Muscat 6-8 March, 1-8.
- Cao, M., R. Chychyla and T. Stewart. 2015. Big Data Analytics in Financial Statement Audits. Accounting Horizons, 29 (2): 423-429.
- Cockcroft, S. and M. Russell. 2018. Big Data Opportunities for Accounting and Finance Practice and Research. CPA Journal, 28 (2): 149-301.
- Faye, C. 2016 Big Data: Its Power and Perils, The Big Data Effect. Available at :<https://www.accaglobal.com>.
- Gashi, K. and S. Al-Awadi. 2018. Big Data and its Impact on Decision Making. Journal of Economics and Applied Statistics, 14 (2): 150-165.
- Georde M. S., A. Samsonova and S. Turley. 2018. Big Data and changes in Audit Technology : Contemplating a Research Agenda. Accounting and Business Research, 1-26.
- Greg, R., A. Stapleton, T. Stratopoulos and C. Wong. 2017. Big Data Analytics: Opportunity or Threat for the Accounting Profession? available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2813817>:1-40.
- Griffin, P. A. and A. M. Wright. 2015. Commentaries on Big Data's Importance for Accounting and Auditing. Accounting Horizons, 29 (2).
- Janvrin, D. J. and M. Weidenmier. 2017. Big Data": A new twist to accounting. Journal of Accounting Education, 38: 3-8.
- Kaya, I. and D. H. Akbulut. 2018. Big Data Analytics in Financial Reporting and Accounting. Press Academia, Procedia (45): 256-259.
- Krahel, J. P. and W. R. Titera. 2015. Consequences of Big Data and Formalization on Accounting and Auditing Standards. Accounting Horizons, 29 (2): 409 –422.
- McKnight, C. 2015. Preliminary Investingation of Big Data and Implications for Accounting Curricula. available at: <https://unitec.researchbank.ac.nz>: 1-11.

- Rashwan, A. M. 2018. The Role of Big Data Analytics in Rationalizing Financial and Administrative Decision Making in Palestinian Universities - Field Study. *Journal of Economic and Financial Studies, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences* 11 (1): 22-41.
- Singh, H. 2020. Effect of Big Data on Accounting and Financial Services. available at: <https://www.softwaresuggest.com/blog/effect-of-big-data-on-accounting>.
- Siriyama K. H. and N. Albarqi. 2017. Financial Reporting Quality: A Literature Review. *International Journal of Business Management and Commerce*, 2 (2):1-15.
- Sommer, B. 2015. When Change Isn't an Option but a Mandate: What Big Data Is Doing to Accounting? available at: <https://www.IFAC.org>: 1-4.
- Sun, Z., L. L. Sun and K. Strang. 2018. Big Data Analytics Services for Enhancing Business Intelligence. *Journal of Computer Information Systems*, 58 (2): 162-169.
- Vasarhelyi, M. A., A. Kogan and B. M. Tuttle. 2015. Big data in accounting: an overview. *Accounting Horizons*, 29 (2): 381-396.

إعداد/ أمين زيدان خلف
ديوان الرقابة المالية الاتحادي في
جمهورية العراق

تحديات التدقيق في ظل جائحة كورونا (Covid-19) ودور التدقيق عن بُعد في التخفيف منه

الملخص:

يهدف المقال إلى التعرف على التحديات التي يعاني منها التدقيق والرقابة في ظل انتشار وباء (Covid-19)، والتي تشكل عائقاً أمام المدققين في إتمام عملهم بالوقت المناسب والكفاءة المطلوبة، فضلاً عن التعرف على دور التدقيق عن بُعد في تخفيف تلك التحديات، ويعتبر البحث ذو أهمية كبيرة نتيجة تطرقه إلى محورين رئيسيين، هما: تحديات التدقيق في ظل تفشي الوباء والتدقيق عن بُعد وتقنياته المتبعة للحد من تلك التحديات، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها وجود مجموعة من التحديات تؤدي بمجملها إلى التأخير في إصدار التقارير المالية، فضلاً عن نجاعة تقنيات التدقيق عن بُعد في إجراء التدقيق بالوقت المناسب والكفاءة المطلوبة.

الكلمات المفتاحية: تحديات التدقيق في ظل (Covid-19)، التدقيق عن بُعد Remote auditing

أولاً: المقدمة:

أدت تدابير الصحة العامة المتخذة للتخفيف من انتشار وباء (Covid-19) إلى قلب العمليات بشكل عام رأساً على عقب، وأنشطة التدقيق ليست بمنأى عن تلك التدابير واستثناء منها، إذ يعد إجراء عمليات الرقابة والتدقيق وسط هذا الوباء أمراً مزعجاً للعديد من المدققين، ليس لأمر يتعلق بالتكاسل أو هروباً من المسؤولية، لكن لخطورة الاحتكاك المباشر، سواء من خلال التواجد الفعلي مع موظفي الجهات الخاضعة للرقابة أو لملامسة الورق، الذي بشكل أكيد ينتقل من يد إلى أخرى، وبالتالي يكون سبباً رئيساً لانتشار الوباء من شخص إلى آخر.

وفي هذه الورقة البحثية سوف يتم تناول تحديات عمليات الرقابة والتدقيق في وقت انتشار (Covid-19)، مع بيان إمكانية الاعتماد على تقنيات وأدوات التدقيق عن بُعد لتخفيف تلك التحديات والأعباء، إذ تعتمد الطرق التقليدية لجمع أدلة التدقيق على إجراءات شخصية مستحيلة أو غير عملية خلال فترة تفشي الوباء، كما توفر التكنولوجيا عدداً من الاحتمالات للتدقيق الافتراضي عن بُعد، سواء في مراقبة الجرد عن بُعد، أو الحصول على المستندات والوثائق وتقييم المخاطر. وفي ختام هذا البحث سوف يتم تقديم بعض التوصيات والمقترحات اعتماداً على الاستنتاجات المستخرجة.

ثانياً: الهدف:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على التحديات التي تواجه التدقيق والرقابة المالية في وقت تفشي (Covid-19)، مع محاولة إيجاد حلول للتخفيف من تلك التحديات من خلال التعرف على تقنيات التدقيق عن بُعد، باعتبارها واحدة من الأساليب الناجعة للتخفيف من تلك التحديات، مع الأخذ بنظر الاعتبار المخاطر المقدرة للتحريف الجوهرى والأهمية النسبية لرصيد حساب معين، كذلك يهدف البحث إلى التطرق إلى التحديات التي تواجه منهج التدقيق عن بُعد، فضلاً عن تقديم حلول للتغلب على تلك التحديات.

ثالثاً: الأهمية:

تنبع أهمية البحث من كونه يتطرق إلى محورين ذي أهمية بالغة، المحور الأول: هو تحديات التدقيق في ظل تفشي (Covid-19)، أما الثاني: فهو استخدام تقنيات التدقيق عن بُعد، لتخفيف تلك التحديات للوصول إلى نتائج التدقيق المتمثل بإصدار التقارير المالية بالوقت المناسب لكونها تمثل مصدراً للمعلومات، إذ يعد الحفاظ على توصيل معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب للأطراف المعنية، أمراً بالغ الأهمية. ومن جهة أخرى تتأتى أهمية البحث من الأهمية المتزايدة لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه المدققين في عملهم التدقيقي، إذ أدى ظهور (Covid-19) إلى ضغوط هائلة على المدققين لإيجاد طرق بديلة لجمع أدلة التدقيق، اعتماداً على المخاطر المحتملة التي توجه عملهم.

رابعاً: تحديات التدقيق المالية في ظل جائحة كورونا (Covid-19):

يواجه التدقيق شأنه شأن باقي الأنشطة مجموعة من التحديات التي تلقي بظلالها على إجراءات ونتائج التدقيق، سواء من حيث تنفيذ تلك الأنشطة وإنجازها بالوقت المناسب، أو إنجازها بالجودة المطلوبة، ومن هذه التحديات ما يتمثل بالآتي (Illuzzi,2020:3):

أ. الوصول إلى سجلات الجهة الخاضعة للرقابة، فأثناء الوباء قد يمثل الوصول إلى دفاتر وسجلات الجهة الخاضعة للرقابة عقبات لبعض المدققين، خاصة في الحالات التي لا تزال تلك الجهات تحتفظ فيها على الأغلب بسجلات ورقية، وقد يكون المدققون قادرين على الحصول على نسخ معدة من قبل الجهة الخاضعة للرقابة أو مسح ضوئي للسجلات الرئيسية، لكن يحتاج المدققون إلى النظر في صحة هذه السجلات، وربما تنفيذ إجراءات تدقيق إضافية للاقتناع بأن هذه السجلات كاملة ودقيقة وموثوقة.

ب. أداء الجرد الفعلي: فبسبب قيود التنقل يواجه المدققون تحدياً في الوصول إلى أماكن مخازن الجهة الخاضعة للرقابة، وتدوين ملاحظاتهم خلال إجراء الجرد الفعلي.

ج. فهم وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية: إذا كانت مواقع الجهة الخاضعة للرقابة مغلقة، وكان المدققون غير قادرين على إجراء عمليات تدقيق في الموقع، فإن إجراء اختبارات الرقابة الداخلية سيكون أمراً صعباً،

وفي هذه الحالات قد لا يتمكن المدققون من الاعتماد على الضوابط، وقد يضطرون إلى زيادة الاختبارات الموضوعية. وحتى عندما لا يكون لدى المدققين خطط للاعتماد على الفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية لا يزال المدققون مطالبين بفهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بعمليات التدقيق، وهذا يمثل تحدياً أمامهم في ظل أزمة وباء (Covid-19).

د. تأكيد الحسابات والحصول على تأكيد بأرصدها: اعتماداً على ظروف التدقيق، قد تكون أدلة التدقيق في شكل تأكيدات خارجية يتلقاها المدققون مباشرة من أطراف ذات علاقة بشكل أو بآخر أكثر موثوقية من الأدلة التي يتم الحصول عليها داخلياً، ففي الحالات التي يتم فيها إغلاق موقع الجهة الخاضعة للرقابة أو لم يعد الموظفون الرئيسيون في الموقع، فإن الحصول على تأكيدات خارجية يمكن أن يكون طريقة بديلة أخرى للحصول على أدلة التدقيق، ومع ذلك قد تكون هناك مواقف لا يتم فيها ملء تأكيدات التدقيق وإعادة إرسالها إلى المدققين، ربما بسبب إغلاق المكتب ومشكلات البريد. وفي مثل هذه الحالات، سيتعين على المدققين تصميم إجراءات تدقيق إضافية للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تتعلق بوجود وتقييم الحسابات الرئيسية مثل الذمم المدينة.

هـ. التنبؤ المتعلق بالاستمرارية: إن قدرة الجهة الخاضعة للرقابة على الاستمرار كمنشأة مستمرة تتأثر بالعديد من العوامل، لتشمل الصناعة والمنطقة الجغرافية التي تعمل فيها، فضلاً عن الصحة المالية للزبائن والموردين من الجهة الخاضعة للرقابة، وإمكانية الوصول إلى التمويل المتاح، إذ قد تؤثر عواقب (Covid-19) على تلك العوامل وقد تتسبب في تدهور النتائج التشغيلية والمركز المالي للمنشأة. وعلى هذا النحو، قد تحتاج الكيانات والمدققون إلى النظر في المعلومات الحديثة ذات الصلة المتعلقة بتقييماتهم للاستمرارية.

و. تنفيذ إجراءات الأحداث اللاحقة: سيكون لدى العديد من الجهات الخاضعة للرقابة أحداث متعلقة بالوباء تتطلب تعديل البيانات المالية أو إفصاحات إضافية. لذلك سيتعين على المدققين العمل مع الجهات الخاضعة للرقابة للتأكد من أن أي أحداث لاحقة قد تم تحديدها بدقة وانعكاسها في البيانات المالية كما هو مطلوب وحسب المعايير.

ز. الحصول على إقرارات الإدارة والأقسام المخولة والرد على استفسارات القائمين بالتدقيق: ومن ناحية أخرى فقد أشار (Appelbaum et al, 2020) إلى عدد من التحديات التي تواجه عمليات التدقيق والمدققون خلال فترة وباء (Covid-19)، خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات جمع أدلة التدقيق، إذ يواجه المدققون صعوبة في إجراء فحص السجلات أو المستندات وسحب عينات من السجلات لمطابقة فحص الموجودات الملموسة والجرد الفعلي لها، وإجراء المقابلات المكتوبة أو الشفوية، وتوجيه الاستفسارات للحصول على أدلة التدقيق خصوصاً في بيئة تتطلب الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي وعدم إمكانية الاستمرار بالدوام لأي ظرف طارئ، كما يعتبر منع التنقل بشكل عام أو الحجر على منطقة معينة بشكل خاص عائقاً وتحدياً كبيراً أمام المدققين يمنعه من الوصول إلى مقرات الجهات الخاضعة للرقابة. ومن

منظور آخر فإن احتمالية عدم التزام الموظف المسؤول عن سجلات معينة بالدوام يمثل تحدياً آخر أمام إنجاز الأنشطة الرقابية، وذلك في حالة عدم وجوده الفعلي.

ومن التحديات الأخرى التي نشأت أثناء فترة تفشي وباء (Covid-19) ما يتمثل بمخاطر الاحتيايل، إذ يمثل (COVID-19) "عاصفة مثالية" حقيقية لمخاطر الاحتيايل، ويجب أن يكون المدققون في حالة تأهب قصوى، فنظراً لأن العديد من الشركات تأثرت اقتصادياً، فقد يشعر الموظفون بالضغط لإجراء عمليات احتيالية للحفاظ على قابلية الشركة بالاستمرار، كما قد يشعر الموظفون أيضاً بالضغط إذا ساءت أوضاعهم المالية الشخصية من منتصف مارس إلى أواخر مايو، مما قد يكون لدى الموظف حافزاً لاستبدال الدخل المفقود، ولو بطرق غير قانونية، كما أن التهاون في الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد أتاحت فرصاً للتقارير المالية الاحتيالية أو اختلاس الموجودات، وهذا ولد ضغطاً وتحدياً كبيراً على المدققين لبذل العناية الفائقة للحد من مخاطر الاحتيايل وبدرجة عالية من الشك المهني، فعند التخطيط لعملية التدقيق يجب على فرق التدقيق النظر في أي مخاطر احتيايل محتملة يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية. كما يجب أن يفهموا الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للتخفيف من هذه المخاطر، ثم تقييم ما إذا كانت إجراءات التدقيق التي خططوا لها بحاجة إلى تعديل (Dohrer&Mayes,2020).

كل التحديات أنفة الذكر تؤدي إلى مشكلة جوهريّة، تتمثل بالتأخر في إصدار البيانات والتقارير المالية التي يعتمد عليها عدد كبير من مستخدمي المعلومات الموجودة في تلك التقارير، سواء جهات حكومية أخرى أو موظفين أو موردين، ففي حالة التأخر في إصدار البيانات والتقارير المالية يضيع على متخذي القرارات اتخاذ القرار المناسب بالوقت المناسب.

خامساً: التدقيق عن بُعد Remote auditing:

التدقيق عن بُعد هو العملية التي يقوم من خلالها المدققون بربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتحليل البيانات لتقييم دقة البيانات المالية والضوابط الداخلية، وجمع الأدلة الإلكترونية، والتفاعل مع عمليات الجهة الخاضعة للتدقيق، كل ذلك دون الحاجة إلى التواجد المادي. كما يمكن استخدام التدقيق عن بُعد للمساعدة في التدقيق الدوري التقليدي (Teeter&Rutgers).

وبعبارة أخرى، يعرف التدقيق عن بُعد بأنه عمليات تدقيق تتم بالكامل من خلال أنشطة خارج الموقع الخاص بالجهة الخاضعة للرقابة، وباستخدام مجموعة من جلسات التدقيق التفاعلية باستخدام منصات مثل Zoom و Skype و Meet، والمكالمات الهاتفية. حيث إن الوقت الذي يقضيه المدقق في مراجعة الوثائق، كل هذا الوقت يعتبر وقت تدقيق.

ومما تجدر الإشارة إليه، فإن العديد من الأشخاص حالياً يعملون من المنزل، للمساعدة في منع تفشي وباء (COVID-19)، فالمدققون ليسوا استثناء من ذلك، ولحسن الحظ أنه في السنوات الأخيرة استثمرت معظم شركات التدقيق في التكنولوجيا والتدريب لتسهيل إجراءات

التدقيق عن بُعد، وكانت تعمل بالفعل في بيئة غير ورقية، وقد ساعدت هذه الجهود في تعزيز المرونة وتقليل الاضطرابات في العمل (Rivette,2020:1).

وللتدقيق عن بُعد فوائد أخرى، فضلاً عن الفوائد الخاصة بالتغلب على تحديات تفشي وباء (Covid-19)، منها تقليل إشكاليات التنقل وزحمة الطرق، فعادة ما تأخذ المواصلات والنقل وقتاً ليس بالقليل، قد يتراوح من ساعة إلى ساعتين تقريباً، وهذا بدوره يسبب جهداً إضافياً على المدقق، ينعكس بالسلب على جودة العمل التدقيقي والرقابي، فضلاً عن تقليل المصروفات التي تترتب على التدقيق في أماكن الجهة الخاضعة للرقابة.

سادساً: هيكل التدقيق عن بُعد:

لمن غير المحتمل أن يكون المدقق قادراً على التدقيق الفعال خلال فترة التدقيق عن بُعد دون وجود هيكل سليمة، إذ يجب إعطاء الأولوية لتلك العمليات الرئيسية ذات التأثير الأكبر على أنشطة الجهة الخاضعة للرقابة، وبشكل عام تتضمن عمليات التدقيق عن بُعد الهيكل الآتي:

أ. الاجتماع الافتتاحي: بالإضافة إلى الاعتبارات العادية في بداية التدقيق، سيحتاج المدقق إلى شرح عملية التدقيق عن بُعد.

ب. التحقق من مخطط تدفق العملية: يتم إكماله بواسطة طاقم الموقع أثناء سير العملية وشرح كل خطوة للمدقق.

ج. مراجعة نقاط الرقابة الحرجة (مثل تحليل المخاطر وتقييم المخاطر): تشمل السجلات الموثقة ومراقبة النشاط.

د. المناقشات مع الموظفين المعنيين: حيث أن أي عرض توضيحي للنشاط أو تحديد المعدات أو السجلات يمكن رؤيتها بسهولة.

هـ. تحدي جوانب معينة من القلق: تم تحديدها من خلال مراجعة التقييم الذاتي.

و. ضوابط لإدارة المواقف الناجمة عن القيود المفروضة على التشغيل للموقع: كإجراءات إدارة الحوادث أو من خلال إجراءات محددة في الموقع الإلكتروني.

ز. الشكاوى ونتائج التدقيق الداخلي.

سابعاً: خطوات التدقيق عن بُعد:

قدم المعهد البريطاني للمعايير خطوات منهجية لتدقيق التدقيق عن بُعد تتضمن ببساطة ثلاث خطوات، وهي كالآتي:

أ- التخطيط:

لغرض تقديم تدقيق فعال لا بد من وضع الخطط المناسبة وتحديد المتطلبات الضرورية، لإنجاز التدقيق عن بُعد، باعتبارها بنى تحتية، فبمجرد اتخاذ قرار التدقيق عن بُعد يتم وضع عملية التخطيط التفصيلي بمشاركة رئيس فريق التدقيق، ويشمل ذلك الموافقة على التقنية وطرق التدقيق المستخدمة وتأكيد خطة التدقيق النهائية، وبمجرد تشغيل الاتصال سيتم جمع أدلة التدقيق عبر المقابلة ومراجعة الوثائق والسجلات (عبر مشاركة الشاشة)، ومراقبة العمليات والأنشطة (عبر مشاركة الفيديو إن أمكن)، وبذلك سيتم مراجعة جميع الأدلة والإبلاغ عنها لدعم نتائج واستنتاجات التدقيق إلا أنّ الاختلاف الوحيد هنا هو استخدام تقنيات التدقيق عن بعد.

ب- إجراء التدقيق عن بُعد:

تعتمد إجراءات الرقابة والتدقيق الناجحة عن بُعد على الاتصال المناسب (مثل الصوت والفيديو)، لتأكيد استقرار الاتصال بين المدقق والأطراف ذات العلاقة في الجهة الخاضعة للرقابة.

ج- تقارير التدقيق:

بالإضافة إلى نتائج عملية التدقيق، سوف تتضمن تقارير التدقيق عن بعد أيضاً تفاصيل حول طرق التدقيق عن بُعد، والتي تم استخدامها وتوضيح فعالية التدقيق في تحقيق الأهداف المعلنة.

ثامناً: التدقيق عن بُعد كمنهج للتغلب على تحديات التدقيق:

سبق وأن تم عرض مجموعة من التحديات التي تواجه المدققين والرقباء الماليين في ظل تفشي (Covid-19)، إذ يحدّد التدقيق عن بعد منهجاً لتخفيف بعض تلك التحديات، وفيما يلي بعض المعالجات لبعض التحديات:

1- المخزونات خلال COVID-19:

تم توفير بعض الإرشادات بشأن إجراءات الجرد، سواء كانت ملاحظات جرد عينة أو عد كامل. فعندما يتم إجراء قوائم الجرد يدوياً بواسطة الجهة الخاضعة للرقابة، خلال فترة تفشي الوباء يصبح الأمر صعباً جداً، لذلك تشير تلك الإرشادات إلى إمكانية استخدام الطائرات بدون طيار خلال عمليات التدقيق الداخلية والخارجية في إطار عمل استكشافي، كما يمكن الاعتماد على مقاطع الفيديو كأدلة تدقيق باعتبارها نهجاً جديداً، وربما مثيراً للجدل، ومع ذلك فهذه أوقات غير عادية، وربما يكون من الأشياء المرغوب فيها إبداء بعض المرونة والبراعة في إجراءات جمع أدلة التدقيق.

2- جمع المستندات أثناء COVID-19:

يجب أن تكون معظم الوثائق المطلوبة من قبل المدققين متاحة إلكترونياً. سواء تقارير أو مستندات صرف أو قيود يتم رفعها إلى موقع الجهة الخاضعة للرقابة، وتكون متاحة أمام المخولين بالدخول إلى الموقع أو يتم توفيرها حال طلبها من قبل المدققين.

كما تعتبر منصة مشاركة المستندات واحدة من حلول التدقيق عن بُعد للتغلب على تحديات التدقيق في ظل أزمة تفشي وباء (Covid-19)، إذ يمكن تحميل الملفات الرقمية على منصة مشتركة أو يمكن

للمدقق عن بُعد الحصول على وصول مؤقت إلى قواعد بيانات الشركة الخاضعة للتدقيق. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام الكافي للنقاط التالية في مثل هذه الحالة (Adepoju, 2020:6).
 • سهولة الوصول إلى المنصة وأمانها، بالإضافة إلى سرية المعلومات المقدمة، الأمر الذي يتطلب التأكد من تقييد الوصول وتأمينه بشكل كافٍ عن طريق تشفير البيانات التي يتم إرسالها عبر الشبكة، ويفضل أن يكون ذلك من طرف إلى طرف، مع فرض المصادقة متعددة العوامل والتأكد من إزالة المعلومات في الوقت المناسب من النظام الأساسي وتخزينها وفقاً لمعايير الأرشيف المعمول بها ومتطلبات حماية البيانات.
 • أي قيود قد تكون مفروضة على الوصول إلى البيانات وتناقلمها.
 • بينما يتطلب التدقيق عن بُعد توثيقاً رقمياً، فمن الممكن أن يحتفظ المدققون بسجلات ورقية. يمكن أن تستغرق عملية رقمنة هذه السجلات وقتاً طويلاً، ولهذا السبب يجب تقليل العبء على المدققين من خلال المرونة وتقديم حلول بديلة لمشاركة المعلومات.
 • التوافق مع الجهة الخاضعة للرقابة أثناء العمل عن بُعد، فمن المهم جداً البقاء على اتصال وثيق مع الجهة الخاضعة للتدقيق للإبقاء على اتساقها. من خلال القيام بجدولة اجتماعات قصيرة متكررة (على سبيل المثال يومياً أو مرة كل يومين)، لمناقشة حالة التدقيق، ولكن أيضاً لالتقاط أي مخاوف حدثت أو قد تحدث.

تاسعاً: تحديات التدقيق عن بُعد:

إن التدقيق عن بُعد، بالرغم من كونه يمثل حلاً لموجة التحديات الخاصة بتفشي الفيروس، فإنه وبطبيعة الحال يعاني أيضاً من بعض التحديات، ومن هذه التحديات ما يتمثل بإشكالية الخروج عن الشكل التقليدي والمتعارف عليه في التدقيق المتمثل بوجود فريق عمل ميداني يتواجد في مكان عمل واحد داخل الجهة الخاضعة للرقابة، كذلك من التحديات الأخرى ما يتمثل بقدرة أعضاء الفريق الرقابي على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة من حيث استخدام بعض التطبيقات الخاصة بالتواصل عن بُعد كالمنصات الإلكترونية، ومن التحديات الأخرى ما يتعلق بالخصوصية لمستقبل ومستلم البيانات والمعلومات، فضلاً عن احتمالية دخول المتطفلين والوصول إليها.
 ومما ينبغي الإشارة إليه، هو أن التدقيق عن بُعد يعتمد بشكل أساسي على شبكة الانترنت، والتي تكون سيئة إلى حد ما من وقت إلى آخر، لذلك فإن هذا الأمر يشكل تحدياً أمام إتمام أنشطة التدقيق عن بُعد.

عاشراً: التغلب على تحديات التدقيق عن بُعد:

لغرض التغلب على تحديات التدقيق عن بُعد (Remote Auditing)، لابد من الاعتماد على بعض الفعاليات أو الأنشطة المضادة لتلك التحديات وتتمثل تلك الفعاليات بالآتي (Rivette, 2020:1):
 أ. إعادة هندسة عملية التدقيق: تساعد إعادة هندسة عملية التدقيق المدققين في التكيف مع الوضع الجديد المتمثل بالتدقيق عن بُعد عن طريق الاستفادة من الثورة التكنولوجية سواء من خلال التخزين السحابي أو بقية الأجهزة الذكية أو عقد اجتماعات الفريق الرقابي عن طريق المنصات الافتراضية ومشاركة البيانات بطريقة آمنة.

ب. المرونة عند إجراء التدقيق عن بُعد: يتطلب الانتقال إلى التدقيق عن بُعد المرونة الكافية بما في ذلك الاستعداد لاحتضان التكنولوجيا اللازمة لتبادل ومراجعة وتحليل المستندات ذات الصلة، ومما لا شك فيه فالكثير أصبح بارعا في استخدام مجموعة متنوعة من المنصات الإلكترونية.

ج. الاستجابة للطلبات الإلكترونية: إلزام الجهات الخاضعة للرقابة بالرد على الطلبات الإلكترونية بالسرعة الممكنة وبأوقات محددة، كما لو أنه دوام فعلي، سيساعد هذا المدققين على المضي قدماً في عملتهم، كما لو كانوا في دوام حضوري. كما ينبغي إيجاد موظف آخر بديل للموظف المختص بعمل معين في تلك الجهة لغرض ديمومة الحصول على المعلومات المطلوبة للتدقيق، وذلك في حالة تعذره عن الرد على الطلبات الخاصة بالمعلومات.

د. ضوابط الخصوصية: في حالة التدقيق عن بُعد ستكون هناك زيادة كبيرة في كمية المعلومات التي يتم نقلها ذهاباً وإياباً. إذ سيحتاج المدققون إلى العمل مع الجهات الخاضعة للرقابة للتحقق من أن لديهم طريقة آمنة للقيام بذلك من خلال المنصات والبوابات الإلكترونية الآمنة، كما يمكن لكل جهة وضع موظفين مناسبين وتفويضهم بالوصول للبيانات المتعلقة بالتدقيق مع ضرورة الاستعانة بمتخصصي تكنولوجيا المعلومات لمعالجة أي مخاوف أمنية قد تكون لديهم بشأن مشاركة البيانات مع المدققين عن بعد.

هـ. الاستفادة من خاصية تسجيل الدخول "للعرض فقط": تمكن المستخدمين سواء مدققين أو موظفين لهم تصريح من الوصول إلى البيانات، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل عدد الطلبات للحصول على تفاصيل موازين المراجعة وكشوفات الحساب وبقية المعلومات المهمة للتدقيق. و. ضعف شبكة الإنترنت: ينبغي التنسيق مع الجهات المختصة بذلك والتي يكون لها سلطة اتخاذ القرار المناسب الذي من شأنه تحسين شبكة الانترنت.

حادي عشر: الاستنتاجات:

بعد التعمق في البحث تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

1. وجود تحديات خاصة بالتدقيق أثناء فترة (Coovid-19)، منها صعوبة الوصول إلى المستندات وجمع الأدلة نتيجة التباعد الاجتماعي والحجر الصحي، كذلك صعوبة إجراء الجرد الفعلي أو الإشراف أثناء عملية الجرد.
2. تنامي التحديات المتعلقة بالاحتيايل، سواء من حيث التلاعب بالموجودات بشكل خاص أو بالحسابات المالية بشكل عام.
3. أظهرت بعض البحوث نجاعة أسلوب التدقيق عن بُعد (Remote Auditing) في مواجهه تحديات التدقيق أثناء فترة (Coovid-19).

4. هناك إمكانية لإجراء أغلب عمليات التدقيق بإتباع أسلوب التدقيق عن بُعد.
5. يمثل ضعف شبكة الانترنت والاتصالات تحدياً أمام إتمام أنشطة التدقيق عن بُعد.

ثاني عشر: التوصيات:

- بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أنفاً، تندرج أدناه بعض التوصيات:
1. ضرورة بذل العناية الفائقة للحد من أساليب الاحتيال المتنامية باعتبارها تحدي يواجه المدققين في زمن الجائحة.
 2. ضرورة الاستفادة من الثورة التكنولوجية في إجراء عمليات التدقيق سواء عن طريق المنصات الافتراضية أو الأجهزة الذكية، وغيرها من التكنولوجيات.
 3. ضرورة إلزام الجهات الخاضعة للرقابة برفع المستندات والأوليات التي يحتاجها المدقق إلى الموقع الإلكتروني أو البوابات الإلكترونية المختصة، فضلاً عن إلزامهم بالرد على الاستفسارات والطلبات بالسرعة الممكنة.
 4. ضرورة استخدام البراعة في إجراءات التدقيق للتغلب على تلك التحديات، سواء استخدام مقاطع الفيديو أثناء جرد المخزون للاستعاضة عن الزيارات التفتيشية.
 5. ضرورة حث المدققين على تنمية قدراتهم في استخدام المنصات الافتراضية في تعلم كيفية استخدام تلك المنصات.
 6. ضرورة التنسيق مع الجهات المسؤولة عن شبكة الاتصالات والإنترنت، والتي يكون لها سلطة اتخاذ القرار المناسب الذي من شأنه تحسين شبكة الانترنت والاتصالات بشكل عام.

المصادر:

1. Appelbaum, Deniz & Budnik ,Shaun & Vasarhelyi, Miklos (2020) Auditing and Accounting During and After the COVID-19 Crisis, The CPA Journal.
2. Adepoju, Tomi & Odukale, Tolu & Olaniyan ,Seun(2020), Remote auditing for internal auditors Adjusting to the 'newnormal' kpmg in Nigeria. home kpmg.
3. Dohrer, Bob & Mayes, Carl (2020) 4 key COVID-19 audit risks for 2020 year ends, journal of accountancy, <https://www.journalofaccountancy.com/news/2020/jun/key-coronavirus-audit-risks-for-2020-year-ends>.
4. Illuzzi, Kristy & Landes, Chuck & Durak, Robert & Groskopf, Thomas, (2020) Consequences of COVID-19, Potential Auditing Challenges, Center for Plain English Accounting, AICPA's National A&A Resource Center, p p: 1-10.
5. Rivette, Jamie (2020), Overcoming the Challenges of Remote Auditing During the COVID-19 Crisis, CPAS & BUSINESS CONSULTANTS, pp:1-3.
6. Teeter, Ryan A & Rutgers Miklos A. Vasarhelyi. Remote Audit: A Review of Audit-Enhancing Information and Communication Technology Literature, PP:1-23.
- 7.The British Standards Institution (2020), Remote audit. <https://www.bsigroup.com/ar-AE/2/1/remote-audit>.

ترجمة/ لينا سعد العبايجي
ديوان الرقابة المالية الاتحادي في
جمهورية العراق

التدقيق خلال جائحة كوفيد _ 19 : التركيز على ستة مجالات

يواجه أصحاب المهن وعملاؤهم تحديات لم يواجهوها من قبل، حيث يضع مستخدمو البيانات المالية بدءاً من المصارف إلى مستثمري سوق التجزئة ثقتهم في المدققين، من أجل ضمان دقة المعلومات المالية التي يستخدمونها في اتخاذ القرارات. وبما أننا نتطرق إلى تأثيرات كوفيد-19، فإن دور المدقق كحامي لأسواق رأس المال لا يقل أهمية عنها. ولكن مثلما يتدافع العملاء لتأمين التمويل اللازم وإدارة القوى العاملة عن بعد، يواجه المدققون أيضاً تحديات لم يواجهها الكثيرون من قبل. فمن أين نبدأ؟ نظراً لأن العديد من عمليات التدقيق التي تنتهي في 31 كانون الأول (ديسمبر) من كل عام قد بدأت بالفعل، إليك ستة مجالات للتركيز عليها أثناء إجراء عمليات تدقيق السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

تنفيذ إجراءات التدقيق عن بعد:

بالنسبة للكثير من المدققين، إن إدارة "العمل الميداني" من البيت تعتبر مفهوماً جديداً. فالبعض منهم يطرح تساؤلاً فيما إذا كانت المعايير المهنية تسمح بإجراء التدقيق بعيداً عن موقع العميل. وبينما تتطرق المعايير إلى الأدلة التي يحتاجها المدقق للحصول عليها، فإنها لا تشير بشكل عام إلى كيفية تلبية تلك المتطلبات. إذ عند إجراء التدقيق عن بُعد، ينبغي التأكد من أنكم تملكون البنى التحتية الصحيحة والمناسبة وأن كادر العمل قد تدرّب بشكل ملائم. في حال كان لدى عميلك السجلات وأوراق العمل، فينبغي التأكد من إمكانية الوصول إلى الملفات ذات العلاقة وبعدها وضع خطة للتأكد من أصالة الوثائق التي ينبغي نسخها أو إجراء مسح ضوئي لها، كالتحقق منها بشكل مباشر مع الطرف الثالث.

مبدأ الاستمرارية:

لقد أدت جائحة كوفيد - 19 إلى تراجع الوضع المالي للكثير من المنشآت. بالنسبة للعملاء في صناعات معينة (مثل المطاعم و الفنادق) وفي مناطق جغرافية معينة، قد تكون قابلية المنشأة على الاستمرارية موضع تساؤل بدءاً من تقييم ما إذا كان هناك أحداث أو حالات مثل الجائحة التي تثير قدراً كبيراً من الشكوك بإمكانية المنشأة الخاضعة للرقابة العمل بمبدأ الاستمرارية، وكذلك يتطلب الأمر من الإدارة تقييم قابلية المنشأة الخاضعة على الاستمرار. يليها طلب التقييم والنظر فيما إذا كانت القوائم المالية كاملة ودقيقة. حيث إن مدة البحث هي سنة كاملة اعتباراً من تاريخ إصدار البيانات المالية والمتاحة للإصدار ما لم يحدد غير ذلك في إطار عمل الإبلاغ المالي. إن الشك الجوهرى يعني في حكم الإدارة أنه من المحتمل ألا يستمر العميل كمنشأة مستمرة. فعند وجود هذا الشك، فإن الإفصاح في ملاحظات البيان المالي مطلوب بغض النظر عن ما إذا كان هذا الشك قد تم الحد منه في خطط الإدارة أم لا.

- بعد تحديد فيما إذا كان هناك شكٌّ جوهريٌّ، يتم تقييم خطط الإدارة للحد من هذا الشك ومن ثمة دراسة تأثير ذلك على تقرير المدقق على النحو التالي:
- إصدار رأي غير معدل في حال كانت خطة الإدارة قد قللت من الشك الجوهري.
 - وضع فقرة "التأكيد على هذه المسألة" في حال كان مبدأ الاستمرارية في الحسابات ملائماً مع بقاء الشك الجوهري.
 - إصدار رأي سلبي (مناقض) في حال كان مبدأ الاستمرارية غير مناسب.

التأكيد على المسألة:

حتى في حال عدم وجود شك جوهري حول قابلية المنشأة على الاستمرارية كمبدأ، فمن الممكن للمدقق أن يتوصل إلى استنتاج أن فقرة التأكيد على المسألة تعد ضرورية. سيكون هذا هو الحال إذا كان هناك إفصاح عن حدث متكرر مهم أو كارثة رئيسية في البيانات المالية وحسب رأي المدقق إنه لمن الضروري جذب انتباه المستخدم إلى هذه القضية، عند تحديد فيما إذا كانت كوفيد-19 تلي هذا التعريف للعميل المعني ينبغي على المدقق اعتماد ظروف ذلك العميل وممارسة أحكامه المهنية.

القيود على نطاق العمل:

كمدقق يعمل مع عملاء خلال الجائحة، هناك احتمالية حقيقية بحدوث قيود على نطاق العمل. على سبيل المثال، إن التأكيدات التي تعتبر المصدر الرئيسي للدليل قد لا يتم إرجاعها أو إن الإجراءات البديلة قد لا يتم اعتمادها بشكل كافي أو قد لا يكون من الممكن تقييم إعداد أعمال الرقابة ذات الصلة وتنفيذها عند العميل.

عند تقييم تأثير القيود على نطاق العمل، ينبغي على المدققين التركيز على ما إذا كانت ذات أهمية نسبية وشائعة، حيث إن التأثيرات الشائعة هي تلك التي في رأي المدقق تستوفي إحدى الاشتراطات التالية أو أكثر:

- في حال كانت غير مقيدة بعناصر أو حسابات أو بنود محددة في البيانات المالية.
- في حال كانت مقيدة وتمثل أو يمكنها أن تمثل نسبة كبيرة من البيانات المالية.
- فيما يتعلق بالإفصاحات، تعتبر أساسية في فهم المستخدم للبيانات المالية.

إن القيود على النطاق والتي تعتبر هامة نسبياً لكنها غير شائعة في البيانات المالية ينتج عنها رأياً متحفظاً بينما يتم الامتناع عن إبداء الرأي نتيجة للقيود على حدود النطاق التي تعتبر هامة وشائعة.

الأحداث اللاحقة:

بالنسبة لأعمال التدقيق على البيانات المالية الختامية للسنة المالية 2019، من المحتمل أن تكون الأحداث اللاحقة المتعلقة بكوفيد-19 أحداثاً من النوع الثاني (أي الأحداث التي توفر دليلاً على الظروف التي نشأت بعد تاريخ البيانات المالية)، يتضمن ذلك الانخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات.

في حين أن هذه الأحداث لن تتطلب الاعتراف في البيانات المالية لكن قد يكون الإفصاح فيها مطلوبًا. لذا يجب على المدققين تقييم مدى ملاءمة إفصاحات الأحداث اللاحقة في البيانات المالية، وإذا لم يتم الإفصاح المناسب، فقد يكون رأي المدقق المعدل مناسبًا. بالنسبة لعمليات تدقيق العملاء في نهاية سنة 2020، قد تتطلب الأحداث المتعلقة بالجائحة تعديلات على البيانات المالية أو إفصاحات إضافية كأحداث من النوع الأول (أي الأحداث التي توفر دليلًا على الظروف التي كانت موجودة في تاريخ البيانات المالية).

المخاطر وحالات عدم التأكد:

يتعين على الإدارة الإفصاح عن المخاطر والشكوك التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على :

- 1- المبالغ المدرجة في البيانات المالية على المدى القريب؛
 - 2- أداء المنشأة على المدى القريب.
- حيث يمكن أن تنبع المخاطر والشكوك من طبيعة عمليات الجهة أو التقديرات الهامة لها أو مواطن الضعف الحالية بسبب بعض التركيزات.
- سيُطلب من العديد من الجهات الخاضعة للكشف عن المخاطر والشكوك المرتبطة بكوفيد-19، حيث قد يؤثر الوباء بشكل إيجابي على التقديرات المهمة ويؤدي إلى تفاقم التركيزات. وتشمل الأمثلة:
- 1- التركيزات السوقية.
 - 2- التركيزات الجغرافية في منطقة متأثرة بشدة بالجائحة.
 - 3- التركيزات في حجم الأعمال مع عميل أو مورد واحد، إلخ...
- وعلى هذا النحو، يجب على المدققين تقييم ما إذا كانت قوة الإفصاحات في هذا المجال تبدو مناسبة.
- *مصادر تدقيقية ومحاسبية مجانية ومتعمقة**
- أطلق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين صفحة إلكترونية مجانية تحت عنوان موارد محاسبية وتدقيقية خاصة بجائحة كوفيد-19 عبر الموقع التالي: <https://www.aicpa.org/eaq/covid19>
- يمكن للزوار الوصول إلى التقارير التي تتعمق في الموضوعات التي تم تناولها في هذه المقالة والتعرف على المزيد حول المخاطر الرئيسية التي يجب مراعاتها في عمليات التدقيق الختامية لسنة 2020، للحصول على معلومات حول كيفية تأثير جائحة كوفيد - 19 على مجالات أخرى، بدءاً من التخطيط المالي الشخصي والضرائب إلى المحاسبة القضائية.
- *يرجى زيارة مركز موارد كوفيد - 19 التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

التدريب والبحث العلمي

* ربط العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة والجهات المانحة:

في إطار التعاون بين مبادرة تنمية الإنتوساي والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتنفيذ الخطة التشغيلية للأولوية الخامسة من المخطط الإستراتيجي للمنظمة 2018-2022 بقصد تطوير خبرات المنظمة لضمان فاعلية التسيير في العلاقة مع المانحين - تم تنفيذ ورشة عمل حول "ربط العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة والجهات المانحة" بالجمهورية التونسية عن بعد خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 10/12/2020 باستعمال المنصة الرقمية (blackboard).

وقد شارك في هذه الورشة 22 مشاركا من الأجهزة الأعضاء في المنظمة (سوريا، وتونس، والجزائر، ومصر، وقطر، والمغرب، والكويت، واليمن، والأردن، وفلسطين، وليبيا، والعراق، والسودان ولبنان). وقد تميزت الورشة بحضور ممثلين عن عدة مانحين قدموا تجاربهم في التعامل مع الأجهزة العليا للرقابة بالإضافة إلى الرد على استفسارات الحضور حول الإجراءات الواجب اتباعها للاستفادة من خدماتهم.

* تداعيات وباء كوفيد-19 التحديات ومجالات التركيز المتوقعة في التدقيق المالي:

تضمنت الخطة الاستثنائية للأمانة العامة، التي أقرها المجلس التنفيذي في اجتماعه الحادي والستين عن بعد، تنفيذ محاضرات باستخدام تقنية الويبنار والتي تم التطرق خلالها للجانب العملي من تنفيذ الأعمال الرقابية في ظل التحديات التي أملتتها جائحة كورونا. وفي هذا الإطار ومواصلة للوبنار الذي نظمته الأمانة العامة في الرابع من يونيو 2020، والمتعلق بموضوع "تداعيات وباء كوفيد-19 التحديات ومجالات التركيز المتوقعة في التدقيق المالي"، تم تنظيم محاضرة يوم 28/12/2020 وقع التطرق خلالها بأكثر عملية للجوانب التي تم طرحها خلال الوبنار الأول وقد تابع هذه المحاضرة 24 مشاركا من 12 جهاز.

* اللقاء التدريبي حول تقييم السياسات العمومية (GUID 9020) الذي استضافه مجلس

المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

نظم مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لقاءً تدريبياً عن بعد حول موضوع تقييم السياسات العمومية خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 17 ديسمبر 2020، ولأول مرة باستعمال منصة التعلم الإلكتروني للمنظمة العربية. وقد تابع هذا اللقاء 29 مشاركا من 15 جهاز. حيث مكنت هذه التقنية من تنظيم جلسات حضورية باستعمال تقنية الفيديو وأخرى غير حضورية للقيام بالتمارين والمشاركة في المنتديات. وأفضى اللقاء إلى توصيات سيتم عرضها على لجنة تنمية القدرات للمنظمة في اجتماعها القادم لدراستها وأخذ ما تراه مناسبا في شأنها.

* اللقاء التدريبي حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة: المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية:

نظم المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بالتعاون مع المنظمة العربية لقاءً تدريبياً عن بعد عبر منصة التعلم الإلكتروني حول موضوع " الرقابة على أهداف التنمية المستدامة" خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 24 ديسمبر 2020. وشارك في هذا اللقاء 31 مشاركاً ينتمون إلى 17 جهاز رقابي، وقد تضمن اللقاء النقاط التالية:

- التحديات الكبرى المتعلقة بالتنمية المستدامة وأجندة 2030.
- دور الأجهزة العليا للرقابة والتحديات التي تواجهها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
- منهجية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
- تقديم تجربة الأجهزة العربية للرقابة حيال مراقبة أهداف التنمية المستدامة من طرف المشاركين.
- مؤشرات متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور الأجهزة الوطنية المكلفة بالإحصاء والأجهزة العليا للرقابة.
- وأفضى اللقاء إلى توصيات سيتم عرضها على لجنة تنمية القدرات للمنظمة في اجتماعها القادم لدراستها واتخاذ ما تراه مناسباً في شأنها.

أخبار المنظمة العربية

*** الاجتماع السابع عشر للجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في 2020/10/27 - عن بعد:**

بدعوة من معالي الأمين العام للمنظمة، عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها السابع عشر عن بعد يوم 27 أكتوبر 2020، بحضور السادة والسيدات ممثلي الأجهزة الأعضاء باللجنة وممثلي الأمانة العامة ومدير البرامج بمبادرة تنمية الإنتوساي .

وقد افتتح الاجتماع رئيس اللجنة ممثل ديوان الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان وتم النظر في الأعمال المطروحة على جدول أعمال اللجنة، حيث تمت مناقشة جميع البنود ومن بينها التقدم في تنفيذ خطة التعلم الإلكتروني، وتنفيذ الخطة التفصيلية للتدريب، ومشاركة اللجنة في اجتماع لجنة تنمية القدرات الإنتوساي. وخلصت اللجنة إلى إصدار توصيات عُرضت على المجلس التنفيذي لاحقاً.

*** الاجتماع الثالث للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة في 2020/10/28 - عن بعد:**

عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة اجتماعها الثالث عن بعد بتاريخ 28 أكتوبر 2020، وقد تمّ خلال الاجتماع متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاجتماع الأول المنعقد خلال شهر فبراير 2020، والاجتماع الثاني الاستثنائي عن بعد الذي انعقد خلال شهر مايو، والتي من بينها برنامج الرقابة على قطاعي الصحة والتعليم في علاقة بالهدفين الثالث والرابع من خطة التنمية المستدامة 2030، وكذلك الورقة البحثية حول التقارير الوطنية الطوعية بالإضافة إلى خطة اللجنة للفترة المتبقية من المخطط الاستراتيجي للمنظمة. وخلصت اللجنة إلى عدة توصيات من شأنها أن تضمن تحقيق الأهداف المنشودة من المشاريع الموكلة للجنة.

*** الاجتماع السادس عشر للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في 2020/11/2 - عن بعد:**

بدعوة من معالي الأمين العام للمنظمة، عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية اجتماعها السادس عشر عن بعد يوم 2 نوفمبر 2020، بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء باللجنة وممثلي الأمانة العامة. وقد تمت مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، ومن بينها استكمال إعداد دليل الرقابة المالية للمنظمة، والمصادقة على المقالات المعدة والمذكورة حول إطار الإصدارات المهنية للإنتوساي. واتخذت اللجنة التوصيات اللازمة في شأنها والتي عرضت لاحقاً على اجتماع المجلس التنفيذي الحادي والستين.

* الاجتماع الثاني عشر للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة في 2020/11/9 - عن بعد:

تبعاً لدعوة معالي الأمين العام، عقدت لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة اجتماعها الثاني عشر يوم 9 نوفمبر 2020 عن بعد، وبمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء ومقرر اللجنة ممثل الأمانة العامة. وقد افتتح الاجتماع معالي الأستاذ/ رافل ياسين خضير رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة بجمهورية العراق والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث رحب بالوفود المشاركة في اجتماع اللجنة وتمنى لهم موفور الصحة والنجاح في أعمالهم بالاجتماع. ثم قامت اللجنة بمناقشة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال التي من بينها النظر في نتائج تنفيذ خطط هياكل المنظمة لعام 2019، ودراسة المؤشرات الخاصة بقياس مدى التقدم في تنفيذ البرامج المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية التي تم وضعها من قبل رؤساء اللجان والتي أبرزت صعوبات في تحقيق الأهداف المنشودة و الإعداد للمخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023_2028. واتخذت اللجنة التوصيات اللازمة في شأنها والتي عرضت لاحقاً على اجتماع المجلس التنفيذي الحادي والستين.

* الاجتماع الرابع للجنة متابعة الخطط التشغيلية للمخطط الاستراتيجي في 2020/11/18 - عن بعد:

بدعوة من معالي الأمين العام للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، عقدت لجنة متابعة الخطط التشغيلية للمنظمة اجتماعها الرابع عن بعد يوم 18 نوفمبر 2020، وقد شارك في الاجتماع ممثلون عن الأجهزة الأعضاء باللجنة، إضافة إلى ممثلي الأمانة العامة. وقد تم أثناء الاجتماع النظر في الصعوبات التي اعترضت اللجان في تنفيذ خطط المنظمة لعام 2019 والخطط التشغيلية للسنوات (2020 _ 2022) المعدة من قبل هياكل المنظمة، كما تم التطرق إلى الكلفة التقديرية للأنشطة المبرمج تمويلها من خارج البرنامج المالي للمنظمة، إضافة إلى مدى التقدم في تنفيذ الخطة الاستثنائية للمنظمة. وفي نهاية الاجتماع تم صياغة التوصيات التي عرضت لاحقاً على الاجتماع الحادي والستين للمجلس التنفيذي.

* الاجتماع الحادي والستين للمجلس التنفيذي في 2020/12/1 و 11/30 - عن بعد:

بعد التشاور بين معالي الأمين العام وسعادة رئيس المجلس التنفيذي وأصحاب السعادة والمعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء بالمجلس، عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعه الحادي والستين عن بعد يومي 15 و 16 ربيع الثاني 1442 هـ الموافق ل 11/30 و 1 2020/12/ برئاسة سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة.

وقد تناول المجلس في اجتماعه الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال ومن بينها النظر في تقارير اللجان والأمانة العامة التي تضمنت إنجازاتها في إطار خططها التشغيلية والخطة الاستثنائية لمساندة الأجهزة في مجابهتها لجائحة كوفيد-19. كما تمت مناقشة مشروع الاتفاقية بين المنظمة و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وكذلك

مشاركة الأجهزة العربية في مبادرة الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام التمويلات الطارئة المخصصة لكوفيد-19 التي تنظمها مبادرة تنمية الإنتوساي.

* التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية:

1. المشاركة في اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة تنمية القدرات - الإنتوساي:
إثر تلقي المنظمة دعوة من لجنة تنمية القدرات- الإنتوساي للمشاركة في فعاليات اجتماع لجنتها التوجيهية، وحيث أن جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان يتأخر لجنة تنمية القدرات المؤسسية، فقد شارك هذا الجهاز والأمانة العامة في اجتماع اللجنة المنعقد عن بعد يوم 2020/9/15. وقد تم اطلاق اللجنة النظرية بالمنظمة على التوصيات التي تم التوصل إليها وسبل تنفيذها.
2. التعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي:

في إطار مواصلة الجهود التي تبذلها المنظمة العربية بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي بغرض وضع منظومة تعلم خاصة بالمنظمة العربية، تم في شهر سبتمبر 2020 إمضاء اتفاقية مع مبادرة تنمية الإنتوساي يتم بموجبها تقديم الدعم الفني والتقني للمنظمة لتركيز المنظومة على منصة مبادرة تنمية الإنتوساي في مرحلة أولى إلى حين تركيزها على منصة المنظمة. كما ستشرف هذه المبادرة على متابعة فريق المنظمة العربية الذي تم تشكيله والذي سيتولى تنزيل المادة العلمية للدورات التدريبية.

أخبار الأجهزة الأعضاء

* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:

- حداد يسلم التقرير السنوي إلى رئيس مجلس النواب: عمان 14 ديسمبر 2020
سلم رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد التقرير السنوي لعام 2019 إلى رئيس مجلس النواب السيد عبد المنعم العودات وذلك التزاماً بالنص الدستوري الذي ينص على تسليم التقرير السنوي إلى كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الأعيان ورئيس الوزراء.

وتضمن التقرير أهم إنجازات الديوان حيث تم تدقيق 8096 حساباً وإجراء 4330 فحصاً فجائياً وتم



تحقيق وفرا ناهز 173 مليون دولار. كما تضمن التقرير أيضاً تحويل 25 مخرجا رقابيا إلى القضاء، و72 مخرجا إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

- ورشة تدريبية لتقييم وحدات الرقابة الداخلية وفق معايير التقييم الجديدة:

في إطار اتفاقية التعاون بين الديوان ووزارة المالية ووحدة الأداء المؤسسي برئاسة الوزراء نظم الديوان خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 23 ديسمبر 2020 دورة تدريبية حول

موضوع "تقييم وحدات الرقابة الداخلية" حضرها 14 مدققاً من موظفي كل من الديوان ووزارة المالية.



* مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

- عرض التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة الجزائري حول المشروع التمهيدي المتضمن قانون ضبط الميزانية لسنة 2017 أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني:
قام رئيس مجلس المحاسبة، يوم الخميس 11 يونيو 2020، بتقديم عرض أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني يتعلق بالتقرير التقييمي للمجلس حول المشروع التمهيدي المتضمن لقانون ضبط الميزانية لسنة 2017.

ويوضّح التقرير شروط تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017. ويمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للمجلس من خلال الرابط التالي:

https://www.comptes.dz/wp-content/uploads/2020/06/التقرير_التقني_2017-م.ت.ق.ض.م.pdf

* ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين:

- ديوان الرقابة يشارك بندوة بعنوان "نزاهة القطاع العام في وقت الأزمات: شارك ديوان الرقابة بتاريخ 2020/07/23 في ندوة بعنوان "نزاهة القطاع العام في وقت الأزمات" نفذتها منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (OECD-MENA). وقدم رئيس وحدة العلاقات العامة في الديوان موجزاً عن دور ديوان الرقابة المالية والإدارية والآليات المتبعة لتعزيز العمل الرقابي في ظل جائحة كورونا.



- توقيع اتفاقية توأمة بين ديوان الرقابة والجهاز البولندي: تم بتاريخ 2020/09/30 توقيع اتفاقية تعاون بين الديوان والجهاز الرقابي البولندي بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وتتمحور الاتفاقية حول الرقابة على الجمارك والبيانات الضخمة والرقابة المالية.



- المستشار تيمّ يُسلم رئيس الوزراء التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية: رام الله -
:2020/10/15

سلّم رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيمّ، رئيس الوزراء د. محمد اشتية، التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية لعام 2019 والذي تضمن 125 تقريراً رقابياً لكافة القطاعات، بالإضافة إلى نتائج فحص 319 شكوى وبلاغ تلقاها الديوان في نفس الفترة.



- فريق ضمان الجودة يشارك بورشة عمل حول التخطيط والتنفيذ وإعداد التقرير: رام الله -
:2020/11/09

في إطار الاتفاقية الموقعة بين ديوان الرقابة وجهاز الرقابة السويدي تم تنفيذ ورشة عمل لمناقشة عملية ضمان الجودة المنفذة على مهمة رقابية باستخدام منهجية مبادرة تنمية الإنترنت، وفي هذا السياق وبالتعاون مع جامعة Uppsala نظم المكتب السويدي دورات لتدريب المدربين حول مواضيع الإدارة والقيادة ورقابة الأداء والرقابة المالية والإعلام والاتصال.



* ديوان المحاسبة بدولة قطر:

ديوان المحاسبة يطلع نظيره العراقي على تجربته في متابعة العمل الميداني للمدققين:

- في إطار تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين ديوان المحاسبة وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق لتعزيز التعاون في مجال العمل الرقابي، عقد ديوان المحاسبة يوم الأحد الموافق 15 نوفمبر 2020 اجتماعاً مع نظيره العراقي عبر تقنية الاتصال المرئي. تم خلال الاجتماع اطلاق الجانب العراقي على تجربة ديوان المحاسبة بشأن متابعة عمل المدققين أثناء عملهم الميداني في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان. مثل الديوان في الاجتماع الفاضلة / نورة الكواري مدير إدارة التعاون الدولي، والسيد/ جاسم الحيدر مدير إدارة الموارد البشرية، والسيد/ عبد الله السعدي مدير إدارة نظم المعلومات.

- شارك ديوان المحاسبة بدولة قطر منذ بداية النصف الثاني لسنة 2020 في عدد من الاجتماعات التي انعقدت عن بعد لمجموعات وفرق العمل المنبثقة عن منظمة الإنتوساي. وقد شملت المشاركة تحديدا اجتماعين لمجموعة العمل حول التحديث المالي والإصلاح التنظيمي، حيث دارت المناقشات حول المواضيع التالية:

* آليات استجابة الحكومات والمصارف المركزية للتداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا. وقد تم في هذا الإطار استضافة خبراء عن لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي.

* دور الأجهزة العليا للرقابة ومساهماتها خلال جائحة كورونا. وقد قدّم ممثل الديوان في هذا الإطار تقريراً حول الإجراءات والتدابير التي اتخذها ديوان المحاسبة بدولة قطر لمعالجة تداعيات الأزمة وآثارها. * مخاطر تغير المناخ على الاستقرار المالي.

* تحديد أولويات خطة العمل للفترة 2021-2023 والتي تضمنت بالأساس تعزيز تبادل التجارب حول آثار جائحة كورونا واستجابة الأجهزة الرقابية بشأنها، وتطوير العلاقة مع المنظمات والهيئات ذات العلاقة ضمن الهيكلية المالية الدولية، وتعزيز التعاون مع مجموعات وفرق عمل أخرى للانتوساي، تطوير آليات التواصل بين أعضاء مجموعة العمل من خلال الموقع الإلكتروني.

بالإضافة إلى الاجتماع السنوي للجنة الفرعية لرقابة الالتزام والذي تمّ خلاله استعراض تجارب الأجهزة الأعضاء في مجال تطبيقات الرقابة على الالتزام خلال جائحة كورونا. - إبداء الرأي بشأن الوثائق التالية:

✓ مسودة دليل الرقابة على إدارة الكوارث (GUID 5530).

✓ مسودة الدليل الإرشادي لرقابة الالتزام (GUID 4900).

✓ تقرير مراجعة المكوّن الأوّل لخطة التطوير الاستراتيجية (2020-2022) الخاصة بإطار الإصدارات المهنية للانتوساي.

* ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

1. شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الاجتماع الأول عن بعد لمجموعة العمل المعنية بالأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة (WGDSGs) الذي عقد بتاريخ 15 يوليو 2020 ومن أهم التوصيات الصادرة عن الاجتماع أن يتم تحفيز الحكومات على تنفيذ خطط استراتيجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التقييم المستمر للخدمات والسياسات الحكومية.
2. شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت في اجتماع لجنة تنمية القدرات التابعة لمنظمة الأسوساي (CDC) الذي عقد بتاريخ 24 يوليو 2020، حيث تم بحث آلية وإجراءات مسابقة الديوان لأفضل مقال ينشر في صحيفة التدقيق الحكومية الآسيوية، حول موضوع "التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" وموضوع "إدارة الأزمات والكوارث".
3. ترأس السيد/ فيصل الشايع - رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت الوفد الرسمي الذي شارك في الاجتماع الخامس والخمسون عن بعد لمجلس مديري المنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا والذي عقد بتاريخ 27 يوليو 2020، حيث تم خلال الاجتماع الموافقة على مقترح ديوان المحاسبة بدولة الكويت بإنشاء مجموعة عمل معنية بأهداف التنمية المستدامة.
4. شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الاجتماع الاستثنائي عن بعد لمجموعة عمل الأسوساي للتدقيق البيئي الذي عقد بتاريخ 7 سبتمبر 2020 حيث تم إصدار التوصيات التالية:
 - اقتراح الأمانة العامة بإطلاق مشروع تجريبي عبر الإنترنت للتدريب على التدقيق البيئي، والإبلاغ عن خطة التنفيذ.
 - الاستعداد للانضمام لبرامج التدريب التي ستكون موضوعاتها بشكل مبدئي ضمن إطار التدقيق على المياه النظيفة والصرف الصحي، وتطبيق تكنولوجيا البيانات الضخمة في التدقيق البيئي، والتدقيق على النفايات الصلبة.
5. شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت في اجتماع اللجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة (FAAS) عن بعد الذي عقد بتاريخ 22 سبتمبر 2020، ومن أبرز التوصيات ما يلي:
 - الاستمرار في العمل المؤسسي من خلال إبداء الآراء المهنية في مشروعات الأدلة والمعايير التي تصدر من المنظمات الدولية لما لها من فائدة للأجهزة العليا للرقابة، والحرص على تشجيع تلك المشاركات.
 - الاستمرار في متابعة المستجدات في المعايير المهنية.
 - توثيق العمل وفق متطلبات المعايير.
6. شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الاجتماع الرابع عن بعد لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بالبيانات الضخمة (WGBD) والذي عقد بتاريخ 22 سبتمبر 2020، ومن أبرز التوصيات ما يلي:
 - القيام بالإجراءات التحليلية التي تدعم عملية اتخاذ القرار على مستوى الدولة ككل.
 - إنشاء مراكز بيانات (Data Lab) في الجهة التي ستسند لها مسئولية البيانات حيث يتوافر في المركز موظفون ذوي خبرة في مجالات الإحصاء وتحليل البيانات بهدف تحليل البيانات الضخمة الناتجة عن عمل الجهات والمؤسسات في الدولة.
 - توفير الدورات التدريبية لاكتساب مهارات تحليل البيانات والأدوات المستخدمة في التحليل.

7. شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الاجتماع الثامن عشر عن بعد لمجموعة عمل الأوروساي للتدقيق البيئي (WGEA) والذي عقد بتاريخ 28-30 سبتمبر 2020. ومن أهم التوصيات: القيام بمهام تدقيق في مجال جودة الهواء والحركة المرورية بالمدن.

8. شارك ديوان المحاسبة بدولة الكويت في الندوة المشتركة عن بعد حول "التدقيق البيئي: التدقيق في البيئة الافتراضية" في نطاق تفعيل اتفاقية التعاون مع مكتب مراجع ومدقق عام الهند بتاريخ 24-25 نوفمبر 2020. ومن أبرز التوصيات ما يلي:

- إنشاء أنظمة فعالة للحصول على البيانات التي تساعد على أعمال التدقيق، وتعاون الجهات بتقديم المزيد من الدعم للتدقيق في البيئة الافتراضية عن طريق تفعيل أنظمتها، ومساعدة الأجهزة العليا للرقابة على الوصول إلى البيانات من خلال تصميم نظام عالي المستوى، ومساعدة الكيانات الخاضعة للرقابة على توفير بيانات التدقيق المطلوبة في الوقت المناسب وبطريقة شاملة وكاملة ومتوافقة.

- تطبيق البيئة الافتراضية في الرقابة البيئية يتطلب تخصيص الموارد اللازمة وخاصة القوى العاملة، بالإضافة إلى الموارد البشرية المناسبة، كما يجب توفير الميزانية والبنية التحتية المناسبة.

* ديوان المحاسبة الليبي:

- توقيع مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة والأكاديمية الليبية للدراسات العليا:
وقع ديوان المحاسبة الليبي بتاريخ 21 يوليو 2020 بقيادة رئيس الديوان الأستاذ/ خالد شكشك، مذكرة تفاهم مع رئيس الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، للمساهمة في تطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة ونظام التعليم المحاسبي في ليبيا بما يؤدي إلى تناسب المخرجات الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل، تهدف هذه المذكرة ومن خلال إقامة الندوات وعقد ورش العمل المشتركة وتقاسم المعرفة وتبادل الخبرات في الأمور المتعلقة بالاقتصاد الكلي وإصحاح المالية العامة إلى تحسين مخرجات العمل الرقابي والخروج بتوصيات تحث الحكومة على العمل والاسترشاد بها.



- ديوان المحاسبة الليبي ومحكمة الحسابات التركية يناقشان سبل تطوير تقنيات المراجعة وتحليل البيانات:

بتاريخ 10 ديسمبر 2020 تم توقيع مذكرة التفاهم بين كل من رئيس ديوان المحاسبة الليبي ورئيس محكمة الحسابات التركية، والتي قضت بتبادل الخبرات والتعاون في مجالات التدريب التقني والاستفادة من التجارب التركية في مجال تقنية المعلومات والمراجعة الإلكترونية.



- ديوان المحاسبة الليبي يصدر نشرته المهنية الإلكترونية الأولى:

أصدر ديوان المحاسبة الليبي عدده الأول من النشرة المهنية الإلكترونية المختصة بالعمل الرقابي تحت عنوان (إعلان ليما & ديوان المحاسبة الليبي) بتاريخ 8 سبتمبر 2020 إحياء لليوم العالمي لمكافحة الفساد ويمكن الاطلاع على محتواها عبر الرابط:

http://audit.gov.ly/home/pdf/publi_first.pdf?fbclid=IwAR2hA7_B2sfOLENByKjZD4ph5G-eQfbp3zWZRtuR2F9A5ec6obdQTsDSFul



* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

أولاً: على المستوى الدولي:

- شارك الجهاز في نوفمبر 2020 في اجتماع فريق عمل مهنية مدقي الإنتوساي والمنبثقة عن لجنة الإنتوساي لبناء القدرات للنظر في مشاريع المعايير التالية:
 - الإعداد المبدئي لمعيار الإنتوساي 150 - كفاءة المراجع على مستوى المتطلبات التنظيمية في (IFPP) .
 - تعديل دليل 7500 "إطار الكفاءة لمراجعي الحسابات".
 - تعديل دليل 7600 "مسارات التطوير المهني لمراجعي الحسابات".
- شارك الجهاز في اجتماع افتراضي بتاريخ 14 يوليو 2020 بين الأمانة الفنية لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال التي يرأسها الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر، وتم خلال الاجتماع عرض بعض الأهداف المستقبلية لمجموعة العمل بخصوص تنفيذ برامج تدريبية خاصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمشاركة في إعداد المحتوى العلمي الخاص بها.
- استضاف الجهاز الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال الذي عقد عن بعد بتاريخ 24 نوفمبر 2020 برئاسة سيادة المستشار/ هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس مجموعة العمل.
- وتم خلال الاجتماع عرض إنجازات الأمانة الفنية لمجموعة العمل خلال عام 2019-2020 واستعراض إنجاز فرق العمل المعنية بإعداد خطوط توجيهية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال، واعتماد خطة عمل المجموعة 2020-2022.

ثانياً: على المستوى الافريقي:

* السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا):

- ترأس الجهاز الاجتماع الذي نظّمته الأمانة العامة للكوميسا على مستوى الخبراء خلال الفترة 15-18 سبتمبر 2020 عبر تقنية الفيديو كونفرانس لمراجعة الأدوات الميسرة لعمل مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (كوبيا)، وهي أدوات المراجعة الأربعة: دليل المراجعة المالية، ودليل ضمان الجودة، ودليل القواعد الإجرائية لكوبيا، ودليل إجراءات التشغيل القياسي، وإعادة صياغتها لتتفق مع ميثاق كوبيا، مع التوصية بعرض أدوات المراجعة الأربعة على المراجعين العموم للنظر في اعتمادها. حيث انعقد بتاريخ 23 سبتمبر 2020 اجتماع المراجعين العموم. وفي بداية الاجتماع تمّ انتخاب مصر رئيساً بالإجماع، وترأس سيادة المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات الاجتماع الذي انتهى إلى التوصية بتبني أدوات المراجعة الأربعة ورفعها لأجهزة صنع السياسات في الكوميسا لاعتمادها.

ثالثاً: على المستوى العربي:

- المشاركة في الندوة عن بُعد "ويبناار" بعنوان "قياس أثر العمليات الرقابية وقيمتها المضافة" والتي نظمها الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية، حيث انعقد الويبناار يوم 29 يونيو 2020 بحضور خبراء وممثلين من بعض الأجهزة العليا الرقابية. وقدم الجهاز عرضاً بعنوان "آليات تحسين جودة العمل الرقابي وزيادة القيمة المضافة"، وتم اقتراح عدة أنظمة خلال الويبناار بالإضافة لاستعراض مكونات كل نظام ومزاياه والأدوات المستخدمة وشروط نجاحه.

الأخبار المشتركة

*** فريق شراكة يعقد اجتماعا حول الممارسات الجيدة للتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني:**



- عقدت فرق برنامج شراكة بالأجهزة العربية في كل من الجزائر وتونس والأردن وفلسطين والعراق والسودان والمغرب اجتماعا عبر تقنية التواصل عن بعد بتاريخ 2020/11/25، لمناقشة الممارسات الجيدة للتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع محكمة المحاسبات الهولندية.

*** اجتماع مجموعة العمل للرقابة على الدين العام للإنتوساي:**

- شاركت الأجهزة العربية في كل من الأردن ومصر وقطر والكويت...، في اللقاء السنوي لمجموعة الدين العام بعنوان "دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على الدين العام في ظل جائحة كوفيد-19" بتاريخ 2020/8/26 عبر تقنية الاتصال المرئي (عن بعد)، حيث تمت مناقشة سياسات الدين والتمويل وإدارة الاستدامة والدين في سياق تفشي الوباء من منظور المانحين. وقدم خلال اللقاء ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية تجربته في هذا المجال. كما قدم ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، عرضا حول دور مراجعي الدين العام ومدى ارتباطه بسياسات الدين العام وأهداف التنمية المستدامة الحالية ومعوقات السياسة وتحديات العمل.



* اجتماع مجموعة العمل البيئي الآسيوية:

- شاركت الأجهزة العربية في كل من الأردن والكويت في اجتماع مجموعة العمل البيئي "الأسوساي" بعنوان "إطلاق جائزة الرؤيا الخضراء"، والذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي (عن بعد) بتاريخ 2020/9/7. وقدم ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بحثاً في إطار مسابقة المنظمة الآسيوية بعنوان "تقييم أداء إدارة الحياة البحرية في خليج العقبة"، تناول تجربة الديوان في المحافظة على البيئة.



* الاجتماع الرابع والسبعين للمجلس التنفيذي للإنتوساي بتاريخ 10 نوفمبر 2020:

- شارك معالي الأستاذ / نجيب القطاري بصفته الأمين العام للمنظمة العربية، ومعالي المستشار / هشام بدوي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، بصفته عضو في المجلس التنفيذي ورئيس مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال، ومعالي الأستاذ/ عبد القادر بن معروف رئيس مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في الاجتماع الـ 74 للمجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي).

وقد أرسلت الأمانة العامة تقريراً حول أنشطة المنظمة منذ آخر اجتماع للمجلس التنفيذي للإنتوساي كما اتخذت قرارات هامة خلال هذا الاجتماع تمثلت على وجه الخصوص فيما يلي:

- ✓ اعتماد الخطوط التوجيهية لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال.
- ✓ إقرار انضمام الجهاز المركزي للمحاسبات إلى فريق من الخبراء على مستوى العالم برئاسة ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة، للعمل على تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الإنتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في 30 يوليو 2019.
- ✓ المصادقة على التعديلات التي تمّ إجراؤها على القانون الأساسي للإنتوساي.
- ✓ المصادقة على التعديلات التي تمّ إجراؤها على دليل اجتماعات المجلس التنفيذي للإنتوساي.
- ✓ المصادقة على نسخ معايير إيساي 200 وإيساي 2000 والمبادئ التوجيهية 4900، 5250، 5330.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار توصيات لجنة الخبراء المشرفة على القضايا الناشئة بشأن استمرار عمليات الإنتوساي.

✓ المصادقة على مواضيع الإنكوساي الرابع والعشرين الذي سينظمه الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل: الموضوع الأول: "عمل الأجهزة العليا للرقابة في سياق الكوارث العامة" والموضوع الثاني: "صوت عالمي، نتيجة عالمية، تأثير بعيد المدى".

* الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنفيذي للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة (أفروساي):

- شارك معالي الأستاذ/ عبد القادر بن معروف رئيس مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ومعالي المستشار / هشام بدوي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية في الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنفيذي للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة الذي عقد يوم 4 نوفمبر 2020 عبر تقنية التحاضر عن بعد.

وتطرق هذا الاجتماع على وجه الخصوص إلى المحاور التالية:

* التحديات المتعلقة بتنظيم الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة في سياق يتسم بمكافحة أزمة كوفيد-19.

* تقدم أنشطة مجموعات العمل المكلفة بمراجعة النظام الأساسي للأفروساي وإعداد خطتها الاستراتيجية؛

* أسئلة متعلقة بموازنة سنة 2021.

* الأنشطة المنجزة خلال الفترة المنقضية للأفروساي، وأعضائها ومختلف أجهزتها في سياق الأزمة الوبائية.

* اجتماعي مجموعة العمل المكلفة بمراجعة النظام الأساسي للأفروساي وإعداد خطتها الاستراتيجية 2021-2026:

شارك كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في اجتماعي فريق العمل المكلف بإعداد الخطة الاستراتيجية للأفروساي 2021-2026 ومراجعة النظام الأساسي للأفروساي اللذين نظما عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد يومي 6 و29 أكتوبر 2020. حيث تمت دراسة مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة المعنية والنظام الأساسي للأفروساي.

* اجتماع لجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

شارك ديوان المحاسبة في كل من الكويت وقطر في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 2020/8/18 عبر تقنية الاتصال المرئي.

أ- شروط النشر:

- 1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- 2- أن يتم التقيد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كأعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاؤ بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- 3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكاتب والبحاث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.
- 4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
- 5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- 6- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.
- 7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

ب- موضوعات النشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أداءهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

ج- ملاحظات عامة:

- 1- المواد المرسلة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- 2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- 3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسباً للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
- 4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.
- 5- تخصص مكافأة مالية لمعدّ المقال أو البحث سواء أكان محرراً أم مترجماً وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.

مجلة الرقابة المالية

مجلة دورية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعدى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلاً باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة.

كما تتضمن أبواباً ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المنظمة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمعايير الرقابية.

ويمكن الإطلاع على الأعداد التي صدرت من خلال الصفحة الخاصة بالمجلة على موقع المنظمة من خلال هذا الرابط:

http://www.arabosai.org/Ar/232_111_مجلة-الارابوساي-ومجلة-الانتوساي

The screenshot shows the website of the Arabosai organization. The main navigation menu includes: Home, Organization, News, Members, Publications, Success Stories, Expertise and Training from the Organs, and International and Regional Activities. The main content area is titled 'Arabosai and Arabosai Magazine' and features a search bar, a list of publications, and a sidebar with 'Organization Structure' and 'Training Courses and Scientific Conferences'. The footer contains copyright information and contact details.

قائمة الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعناوينها

- 1- ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 65534399) - الفاكس: (65533019) (00962) - العنوان الإلكتروني: www.audit-bureau.gov.jo - البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo
- 2- ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة، ص. ب. 3320 - أبو ظبي - الهاتف: (00971 26359999) - الفاكس: (6359998) (00971) - العنوان الإلكتروني: www.saiuae.gov.ae - البريد الإلكتروني: president@saiuae.gov.ae
- 3- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 - المنامة - الهاتف: (00973 17565111) - الفاكس: (17 564450) (00973) - العنوان الإلكتروني: www.nao.gov.bh - البريد الإلكتروني: info@nao.gov.bh
- 4- محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، المركز العمراني الشمالي، نهج أحمد السنوسي، عمارة ب 4 - 1080 تونس - الهاتف: (00216 70258300) - الفاكس: (00216 71949913) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.nat.tn - البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.net.tn
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول - الجزائر - الهاتف: (21 655516) (00213) - الفاكس: (00213 21 656006) - العنوان الإلكتروني: www.ccomptes.dz - البريد الإلكتروني: dtac@ccomptes.org.dz
- 6- الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب - الطابق الأول - ص. ب. 3331 - جيبوتي - الهاتف: (00253 357775) - الفاكس: (00253 250144) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.dj - البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj
- 7- الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية، ص. ب. 7185 - الرياض 11128 - الهاتف: (0096614034054) - الفاكس: (0096614033056) - العنوان الإلكتروني: www.gca.gov.sa - البريد الإلكتروني: ird@gab.gov.sa
- 8- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، ص. ب. 91 - الخرطوم - الهاتف: (00249 83775170) - الفاكس: (00249 11775340) - العنوان الإلكتروني: www.audit.sd - البريد الإلكتروني: ricydexon@yahoo.com
- 9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 أيار - دمشق - الهاتف: (0096311 3312196) - الفاكس: (0096311 2318013) - العنوان الإلكتروني: www.cofc.gov.sy - البريد الإلكتروني: auditsyria@yahoo.com
- 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 - مقديشو -
- 11- ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق، شارع حيفا - بناية رقم 90 - ص. ب. 7038 - بغداد - الهاتف: (00964 15372347) - الفاكس: (00964 5372623) - العنوان الإلكتروني: www.fbsa.gov.iq - البريد الإلكتروني: info@fbsa.gov.iq / ranali_bsairaq@yahoo.com
- 12- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب. 727 - مسقط 113 - الهاتف: (00968 22070253) - الفاكس: (00968 22070609) - العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om - البريد الإلكتروني: intr@sai.gov.om - President@sai.gov.om
- 13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 755 - رام الله - الهاتف: (0097022967715) - الفاكس: (0097022967716) - العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps - البريد الإلكتروني: facb@facb.gov.ps
- 14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص. ب. 2466 - الدوحة - الهاتف: (0097440200570) - الفاكس: (0097440200665) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: info@sab.gov.qa
- 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب. 324 - موروني.
- 16- ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب. 17 - الشامية 71661 - الهاتف: (0092654957777) - الفاكس: (0096524957700) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.kw - البريد الإلكتروني: IR@sab.gov.kw
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري - شارع الجيش - بيروت - الهاتف: (009611 379830) - الفاكس: (009611 364555) - العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb - البريد الإلكتروني: Administrator@coa.gov.lb
- 18- ديوان المحاسبة الليبي، الظهرة - طرابلس - ليبيا - الهاتف: (00218214449748) - الفاكس: (00218214440630) - العنوان الإلكتروني: www.audit.gov.ly - البريد الإلكتروني: libyansai1@gmail.com
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب. 11789 - مدينة نصر - القاهرة - الهاتف: (002024013956) - الفاكس: (00202 4017086) - العنوان الإلكتروني: www.asa.gov.eg - البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com
- 20- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10 - حي الرياض - الرباط - الهاتف: (0021237563740) - الفاكس: (0021237711865) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma - البريد الإلكتروني: ccomptes@courdescomptes.ma
- 21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592 - انواكشوط - الهاتف: (002225253404) - الفاكس: (00222 5254964) - العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr - البريد الإلكتروني: /ccomptes@cc.gov.mr
- 22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب. 151 - صنعاء - الهاتف: (009672276804) - الفاكس: (009672276803) - العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye - البريد الإلكتروني: gogo13026@gmail.com / tech_coop2007@yahoo.com



مقر الأمانة العامة للمنظمة:

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4 - الطابق الثاني - تونس
الهاتف: 71949915 (00216) - الفاكس: 71949914 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org



<https://www.facebook.com/arabosai/>